NHRC

الصحيفة

يصدرها المجلس في 10 ديسمبر 2014

المستقبل السياسي للجيل الجديد

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

العدد الثامن عشر . أكتوبر 2014

الصحيفة

مجلة حقوقية دورية تصدر عن
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر

يوم البيئة العربي ١٤ اكتوبر ٢٠١٤

المستقبل البيئي للجيل الجديد

التنمية البيئية أحد ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ : قطر ..سعي للتوازن بين الحاجات التنموية وحماية الموارد البيئية

حقوق الإنسان تفوز بالدرع الذهبي لأفضل موقع الكتروني عربي للمؤسسات

العالم العربي يواجه تحدي التغيير المناخي في الوقت الراهن

يوم البيئة العربي
١٤ اكتوبر ٢٠١٤

حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وصحية أصبح خطرا بسبب سوء الاستخدام وغزو كل موارد الطبيعية من أجل رفاهية البشر من التربة، البحر، والغابات.

دمر الانسان كل ذلك عن طريق المصانع في زيادة استخدام المواد الكيميائية والصناعية التي تسببت بزيادة الاحتباس الحراري في جميع أنحاء العالم.كما ادى استخدام الفائض من المياه الى قلة المياه مما ادى الى الجفاف والتصحر.

اختـــر قـــرر اعـمـل

قطع الأشجار لبناء مصانع ضخمة بدون التوازن السليم للطبيعة والبيئة سوف يؤدي إلى خلل في توازن الطبيعة البيئية والتلوث الناتج عن رمي النفايات في البحر والبر وهكذا كل الدول ملزمة باتخاذ جميع تدابير تصحيحية من خلال خفض الإنتاج الصناعي و التلوث وتنظيف الشواطئ و زراعة الأشجار ليس كبديل ولكن كما يجب لكي نقدر جميعا ان نعيش في بيئة صحية وآمنة.

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

www.nhrcqatar.com

الحق في البيئة يساوي الحق في الحياة

قال تعالى في محكم تنزيله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾. فها نحن في هذه الأيام نعيش محفلاً يجعلنا نتفكر ملياً في أمانة الله التي جعلنا مستخلفين فيها، ومن أهم دلائل المحافظة على هذه الأمانة هي الحرص على وجود الإنسان في البيئة صالحة الآمنة النقية،حيث أن الحق في البيئة بلا ريب هو الركيزة الأساسية للحق في الحياة.

إن عبارة الحق في الحياة تعني أن لا يُقتل الإنسان بيد أخيه الإنسان، الأمر الذي يجعل التمادي في افساد البيئة الصالحة هو أمر أشبه بالقتل الخطأ. وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في الفقرة ٣، إن الحق في الحياة يعني أن(لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه).وهذه الحياة والحرية والسلامة، لا تتحقق ما لم تتوفر ضروريات العيش الآدمي على هذه الأرض، فالبيئة الصالحة مجال الحياة للإنسان وكافة الكائنات الحية، وقد خلق الله البيئة متكاملة العناصر متوازنة المقادير، صالحة للحياة، من هواء نقي وحرارة متناسبة ومياه طاهرة. ولكن انفرط عقد هذا التوازن حينما تلوث الماء والهواء والتربة، وارتفعت حرارة الأرض، وتعرضت الحياة فيها للخطر بسبب التلوث، ونتج عن ذلك أمراض مختلفة، وتدهورت الصحة، واختفت أعداد كبيرة من الحيوانات والنباتات، وازدادت المساحات الجافة والمتصحرة .

ونظراً لأهمية المسألة ودقة القضية، دعوني أطوف معكم في هذا الشأن على ثلاثة مقامات سريعة.. المقام الأول منها: ما تؤكد عليه الشريعة الإسلامية من حق الإنسان في البيئة النظيفة، من خلال استخلاف الله للإنسان في الأرض ، وتكريمه وتفضيله له على أكثر مخلوقاته، قال تعالى: ((ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر البحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)) وهذا التكريم وهذه المنزلة لا تليق به إلا البيئة الطاهرة. كما أنه ومما لا شك فيه، أننا جميعنا نتفق في أن البيئة هي الحياة والحياة هي الأرض، ونحن في المجتمعات المسلمة نوقن أن (الأرض) وما عليها مسخرة للإنسان بكل مقوماتها، فقد قال تعالى: (الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون، وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون).

أما المقام الثاني هو تأكيد الأسرة الدولية وإجماعها على ضرورة حق الإنسان في بيئة آمنة، وذلك حينما استفحل الخطر على البيئة بسبب التلوث والإفساد الذي لحق بكافة عناصرها، وعندما شحت مواردها وارتفعت حرارتها وتعرضت طبقة الأوزون للهشاشة، ولذلك قرر المجتمع الدولي مستشعراً بالخطر ومدركاً للكارثة، قرر أن للإنسان الحق في بيئة نظيفة وسليمة، وأن هذا الحق من حقوقه الأساسية، أسوة بحقه في الحياة وحقه في سلامة بدنه، وغير ذلك من حقوقه الأساسية.

يبقى لنا في مقامنا الثالث التعرف على دور تشريعاتنا الوطنية للمحافظة على مبدأ الحق في بيئة نظيفة، حيث أن دولة قطر تولي اهتماما متزايدا بقضية البيئة، وأصدرت العديد التشريعات والقوانين التي تحمي بيئتها وتحافظ عليها، فقد تم إعداد الاستراتيجيات المتنوعة لحماية التنوع الاحيائي والبيولوجي، فضلا عن انضمام دولة قطر مصادقتها على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية على المستويين الاقليمي والدولي، وتعاظم اهتمام الدولة بالبيئة في انشاء وزارة خاصة بها وتخصيص يوم وطني للاحتفال فيه بالبيئة هو يوم البيئة القطري. فقد أدركت القيادة الرشيدة إن تأمين استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي غير ممكن دون رؤية بيئية شاملة تضع في مقدّم الأولويات الحفاظ على البيئة من أجل أجيال المستقبل في قطر .(والله من وراء القصد)

مريم بنت عبد الله العطية
رئيس التحرير

الصحيفة

www.nhrc-qa.org

مجلة حقوقية دورية تصدر
عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
في دولة قطر

العدد الثامن عشر
اكتوبر ٢٠١٤

رئيس التحرير: مريم العطية
الإعداد والتحرير: مريم السويدي
أنور الخطيب
ضياء عباس
الخط الساخن: +٩٧٤ ٦٦٦٢٦٦٦٣
عنوان المراسلة: المحرر-مجلة الصحيفة
صندوق بريد ٢٤١٠٤ الدوحة
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٠٤٨٨٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٤٤٤٠١٣

عناوين التواصل للجنة:
الموقع الإلكتروني www.nhrc-qa.org
qatarnhrc@qatarnhrc
www.facebook.com/QatarNhrc
nhrcqatar

تصميم وطباعة:
Qatarya Media Production
Tel: (974) 4427 9990 • 4427 9992, Fax: (974) 4427 9991
3rd Floor, Bahrad Business Center Building
Al Jazeera Street, Bin Mahmoud Area
PO Box: 3604, Doha-State of Qatar
info@2qmp.com • www.2qmp.com

تحتفظ مجلة الصحيفة بحق تحرير ونشر المراسلات التي تأتي إليها من المساهمين، كما أن وجهات النظر والآراء الواردة بالخطابات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر وآراء إدارة المجلة.

بروتوكول تعاون بين اللجنة وكلية الشرطة ٤

وفد من اللجنة يزور "إحسان" ٨

اللجنة تناقش قضايا الأمن الإنساني في منتدى الدوحة ١٤

اللجنة تختتم برنامج من حقي كطفل ١٨

الاحتفال بالبيئة هذا العام تحت شعار...
" لنرفع أصواتنا ضد ارتفاع م ستوى البحر " ٢٣

العلمي: المركز سينسق مع حقوق الانسان
لوضع الاليات الكفيلة بحماية الصحفيين ٢٦

البيئة وعلاقتها بالإنسان ٣٣

قطر: سعي للتوازن بين الحاجات
التنموية وحماية الموارد البيئية ٣٥

السودان: العقوبات الامريكية
تتنافى مع حقوق الانسان والعدالة ٣٧

بروتوكول تعاون بين اللجنة وكلية الشرطة

وقعت سبتمبر الماضي اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وكلية الشرطة على بروتوكول تعاون يهدف إلى التنسيق بين الجانبين في المجالات الخاصة بحقوق الإنسان.

ووقع على البروتوكول سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والعميد الدكتور/ محمد عبد الله المحنا المري مدير عام كلية الشرطة .

وأعربت العطية عن سعادتها بهذا التعاون الذي يجسد رسالة وزارة الداخلية في المحافظة على حقوق الإنسان، مؤكدة على العمل جنبا إلى جنب للوصول إلى مجتمع أمن تصان فيه الكرامة وتحفظ الحقوق وتتحقق العدالة بكل أشكالها.

من جانبه صرح العميد الدكتور عبد الله المحنا المري بأن بروتوكول التعاون يأتي في إطار الرؤية المستقبلية لكلية الشرطة التي تعمل على التعاون مع الكليات ومؤسسات المجتمع المختلفة داخل دولة قطر وخارجها.

العطية والمحنا أثناء التوقيع

واوضح أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ صدور القرار الأميري بإنشائها لها دور كبير في التعريف ونشر ثقافة حقوق الإنسان وبالتالي كان هذا التعاون الذي يخدم طلبة كلية الشرطة سواء في مجال المقررات الدراسية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والحريات والمساواة أو الاشتراك في إعداد أوراق العمل والبحوث والدراسات أو الإعداد للندوات والورش التي تقام بالاشتراك بين الطرفين خدمة للمجتمع بالإضافة إلى تبادل الاستفادة من المكتبتين الموجودتين في كل من كلية الشرطة واللجنة الوطنية.

د. المري يترأس الاجتماع الـ19 لـ APF بالعاصمة الهندية نيو دلهي

كلمة رئيس المنتدى

إنطلقت في سبتمبر الماضي بالعاصمة الهندية نيو دلهي أعمال الاجتماع التاسع عشر لمنتدى الاسيا باسفيك والمحيط الهادي**APF**، فيما القى سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،رئيس المنتدى كلمة ترحيبة بالحضور ملخصاً خلالها الأنشطة الدولية للمنتدى إلى جانب تقديمه لتقرير لجنة الاعتماد الفرعية التابعة للجنة التنسيق الدولية والتي يترأسها سعادة الدكتور المري. بينما استمع المنتدى لتقرير لجنة التنسيق الدولية الـ **ICC**. وشجب المنتدى وأدان في جلسته الافتتاحية الإعتداءات الإسرائيلية الغاشمة على قطاع غزة وأنتهاك الجيش الإسرائيلي على القانون الدولي الإنساني وشدد المجتمعون على ضرورة عدم افلات إسرائيل من العقاب على ما ارتكبته من جرائم حرب على المدنيين العزل في قطاع غزة.

وناقش الاجتماع التاسع عشر خلال جلسات اليوم الأول تقرير الفريق العامل للأمم المتحدة مفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، فضلاً عن النظر في طلب كازخستان للإنضمام لعضوية المنتدى، فضلاً عن محور تمثيل لجنة التنسيق الدولية في المنتدى علاوة على التقرير المالي للأمانة العامة **APF**وشهدت جلسات اليوم الاول أعمالاً عامة إلى جانب جلسة تم تخصيصها لمجلس مستشاري المنتدى وحوار المنظمات الغير حكومية **ANNI** وجاء الحوار بمثابة فرصة للمؤسسات والوطنية وممثلي المجتمع المدني لمناقشة السبل العملية والبناءة التي يمكن من خلالها المشاركة والتعاون في الخطة الاستراتيجية لل**APF** ٢٠١٥-٢٠٢٠.

ومن المنتظر أن يناقش المنتدى في يوميه الثاني والثالث جملة من القضايا وعلى رأسها الأهداف الاستراتيجية لمنتدى الاسيا باسفيك و استراتيجية الاتصالات خاصته ومتابعة الخطة الاستراتيجية **APF** في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠م. كما يناقش الاجتماع التاسع عشر للمنتدى خطة عمل الـ **APF** بشأن حقوق النساء والفتيات وكيفية تعزيز المؤسسات الوطنية وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

مذكرة تفاهم بين اللجنة ومنتدى آسيا والمحيط الهادي

د. المرى وباترك أثناء التوقيع

أبرمت في سبتمبر الماضي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر مع منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي مذكرة التفاهم لتعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي. إلى جانب تحقيق أكبر قدر من الوعي المحلي بمراعاة حقوق الإنسان لسكان البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادي. وقد وقع عن اللجنة (الطرف الأول)رئيسها سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري بينما وقع عن المنتدى (الطرف الثاني) السيد/ كيرين فيتز باترك بوصفه مديراً للمنتدى.

ونصت المذكرة على أن يتقاسم الطرف الاول مع الطرف الثاني الأهداف الاستراتيجية فيما يتعلق بدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي وتشجيع إنشاء مؤسسات جديدة وفقا للمعايير الدولية (مبادئ باريس). وعرفت المذكرة منتدى الآسيا بأن منظمة مستقلة غير ربحية تدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الوطنية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعوب المنطقة من خلال التعاون الإقليمي.

وتهدف المذكرة إلى تلبية دور المنتدى كمنسق للمنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن قضايا حقوق الإنسان. ودعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي وتشجيع إنشاء مؤسسات جديدة وفقا للمعايير الدولية (مبادئ باريس) . فضلاً عن وعم الخطة الاستراتيجية للسنوات القادمة والشروع في الأنشطة الواردة في الخطة السنوية.

ونصت على أن يتم الحفاظ على الاتصال بين الأمانة العامة للمنتدى واللجنة بصورة منتظمة بشكل رسمي وغير رسمي. وفصلت المذكرة مسؤوليات المنتدى في تنفيذ خطط العمل السنوية والخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية بطريقة تتفق مع قرارات مجلس المنتدى وإبلاغ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بأية قضايا أو مسائل قد يكون لها تأثير كبير على قدرة المنتدى على تنفيذ الأنشطة المخطط لها.

إلى ذلك أجرى سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر حزمة من اللقاءات على هامش الاجتماع التاسع عشر لمنتدى آسيا باسفيك والمحيط الهادي حيث اجتمع سعادته مع السيدة كارين نائب رئيس ومستشار في الجمعية الخيرية العالمية الكندية وبحث الاجتماع مشروع استراتيجية المنح. كما اجتمع د المري مع السيد/ جاستيك شري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالهند. بحث اللقاء سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين الجانبين في مجالات حقوق الإنسان المختلفة.

برعاية كريمة من معالي رئيس الوزراء وزير الداخلية و تنظمه قطر تستضيف

المؤتمر الأول من نوعه حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقه العربية

المؤتمر يشهد أول لقاء يجمع بين وزارات الداخلية ومنظمات حقوق الإنسان

معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يرعى المؤتمر

انعقد أغسطس الماضي بالعاصمة التونسية بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب الاجتماع الأول للجنة العليا لتحضير المؤتمر الدولي حول الأمن وحقوق الإنسان الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالدوحة في الفترة من ٥ إلى ٦ نوفمبر القادم برعاية كريمة من معالي الشيخ/ عبد الله بن ناصر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. وجاء الاجتماع الذي ترأسه سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بحضور ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية كشركاء في تنظيم المؤتمر فضلاً عن حضور الشبكة العربية للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان.

وناقش الاجتماع القضايا المتعلقة بالتحضير للمؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية والذي يعد الأول من نوعه في المنطقة العربية حيث من المزمع أن يجمع لأول مرة بين وزارات الداخلية العرب والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية لمناقشة أبرز القضايا والمعوقات في مسيرة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في العالم العربي وعرض التجارب العربية والدولية في مجال الأمن وحقوق الإنسان والأجهزة المستحدثة في هذا الشأن وعرض أهم الاتفاقيات والمدونات بشأن العلاقة بين عمل الأجهزة الأمنية وحقوق الإنسان إلى جانب أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية والدولية في هذا الجانب. وسيوفر المؤتمر فرصة تاريخية لفتح وتشجيع الحوار التشاركي بين وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

تحت رعاية معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

تحديات الامن وحقوق الانسان في المنطقة العربية

The International Conference on the Challenges to Human Rights & Security in the Arab Region

الدوحة ٥ - ٦ نوفمبر ٢٠١٤ • Doha 5-6 November 2014

هذا قد تناول اجتماع اللجنة العليا التحضيرية بتونس خلفية عن المؤتمر والتحضيرات الجارية وتحديد نوعية الوفود وفوائم المشاركين ووضع البرنامج والتحضيرات اللوجستية فضلاً عن التغطية الإعلامية وتقاسم المسؤليات إلى جانب تحديد مكان وتاريخ الاجتماع القادم للجنة التحضيرية العليا. ومن المنتظر أن يناقش المؤتمر الدولي حول الأمن وحقوق الإنسان حزمة من الموضوعات والقضايا الهامة منها قضية العلاقة بين الأمن وحقوق الإنسان وعرض تجارب جهود مجلس وزراء الداخلية العرب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الامن والتعاون في اوروبا إلى جانب تجارب اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الأجهزة الامنية في حالات الإضطرابات وتجربة جامعة نايف للعلوم الأمنية في مجال التعليم والتثقيف للأجهزة الامنية في كل ما يرتبط بقضايا الأمن وحقوق الإنسان. كما يعرض المؤتمر أهم التطبيقات و أحسن الممارسات لحقوق الإنسان في الأجهزة الامنية فضلاً عن ورش عمل تتطرق للتحديات الأمنية ومسألة حقوق الإنسان واوجه العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني علاوة على مدونة سلوك الأجهزة الامنية في مجال حقوق الإنسان ورفع القدرات ودور الشرطة المجتمعية في تعزيز ثقافة الحوار والحلول البديلة.

ومن المتوقع أن يحضر المؤتمر ٣٠٠ شخصية من ممثلين لأكبر المنظمات الدولية والعربية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان في أوروبا وأفريقيا وقارة أمريكا علاوة على ممثلين عن المحكمة الجنائية الدولية وعدد من الوكالات الدولية المختصة وأجهزة الامم المتحدة ومنظمة الانتربول ومنظمة الامن والتعاون في أوروبا وجامعة نايف للعلوم الأمنية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، إلى جانب معهد الامم المتحدة الاقليمي لبحوث الجريمة والعدالة وغيرها من المنظمات الدولية و العربية.

د. المري يلتقي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بتونس

هذا و توجه سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشكر إلى معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ/ عبد الله بن ناصر آل ثاني على دعمه وحرصه الشديدين على إنجاح فعاليات المؤتمر الدولي حول الأمن وحقوق الإنسان. ونوه سعادة الدكتور المري إلى التجربة المميزة لوزارة الداخلية بدولة قطر في مجال حقوق الإنسان واستحداثها لآليات هامة في هذا الشأن مثل إدارة حقوق الإنسان. ولفت د. المري إلى الشراكة النوعية بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية في عملية تعزيز واحترام ونشر ثقافة حقوق الإنسان على المستويات المحلية والدولية والإقليمية عبر دورات رفع القدرات بكافة الاجهزة الامنية التي تنظمها وستستمر في تنظيمها اللجنة بالتعاون مع وزارة الداخلية.

تعاون مستمر بين اللجنة والداخلية

وقال د. المري: إن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية يدخل ضمن استراتيجيات واولويات اللجنة في تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية ودعم وفتح حوار بناء بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وإنشاء آليات متخصصة في هذا المجال في وزارات الداخلية للإشراف والرقابة والوقاية. وأضاف: يعد هذا المؤتمر الأول من نوعه تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتستضيفه دولة قطر مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الحكومة الرشيدة بدولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى سريعة الاستجابة في كل ما يتعلق بالدعم والارتقاء بالكرامة الإنسانية. وأكد د.المري على المشاركة الواسعة للمنظمات الدولية والاقليمية في هذا المؤتمر إلى جانب نخبة من الخبراء والشخصيات العربية والدولية الهامة.

واوضح د. المري في نهاية حديثه إلى أن المؤتمر لاقى استحسان ودعم كبيرين ونوه إلى الدعم الكبير الذي وجدته فكرة تنظيم المؤتمر من قبل الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان و الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقال: هذه الجهات شركاء أساسين في تنظيم هذا الحدث الهام وتوجه لهم بالشكر على كافة التسهيلات المقدمة من قبلهم لانجاح فعاليات المؤتمر.

إلى ذلك زار سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري على هامش الاجتماع، معالي الدكتور/ محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب بمكتبه بمقر الأمانة العامة. وبحث الجانبان آخر المستجدات والترتيبات لتنظيم المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية . وتقدم المري بالشكر لاستضافة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية العليا بمقر الامانة العامة إلى جانب الدعم الكبير لانجاح فعاليات المؤتمر.

وفد من اللجنة يزور "إحسان"

زيارة اللجنة

قام يوليو الماضي وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة السيد فهد مبارك الهاجري مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة بزيارة إلى المؤسسة القطرية لرعاية المسنين "إحسان"، وكان في استقبالهم السيد خالد عبدالله حسين مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالمؤسسة وعدد من المسؤولين والموظفين وكبار السن في "إحسان".

تفقد الوفد كبار السن والخدمات المقدمة لهم من مؤسسة إحسان للتعرف على الخدمات والبرامج والرعاية التي تقدمهما بكافة أنواعها من رعاية اجتماعية إلى صحية ونفسية وعلاج طبيعي وتمريض، وقدم الوفد هدايا للآباء والأمهات كبار السن المُستضافين بالمؤسسة بمناسبة قدوم عيد الفطر المُبارك. وأعرب كبار السن عن فرحتهم الكبيرة بالزيارة والتي عكست مردوداً طيباً في نفوسهم.

وقال فهد الهاجري إن الزيارة تأتي ضمن استراتيجية اللجنة للتواصل مع المؤسسات المختصة بفئات المجتمع التي تحتاج إلى نوع خاص من الرعاية والاهتمام مثل مؤسسة رعاية المسنين، لافتا إلى أن اللجنة لا تألو جهداً في التعاون والدعم المستمرين لهذه الجهات من خلال خطط تدريب وتأهيل الكادر الوظيفي الذي يعمل في مثل هذه المؤسسة الهامة. وأضاف أن أباءنا المسنين الآن يتمتعون بواحد من حقوقهم فقد أقرت المادة ٣٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان أن على الدولة أن تكفل الأسرة والأمومة والطفولة والشيخوخة برعاية متميزة وحماية خاصة.

ونوه بضرورة وجود المسنين في هذه المؤسسة، لأنهم بحاجة لأسلوب تعامل يكون أسلوباً جامعاً تنموياً يشمل كل جوانب الحياة التي تعين على كيفية سلوك الإنسان المسن بما في ذلك مشاركته في عملية التنمية وهذا ما قد لا يتوفر لهم في غير هذا المكان. وقال إن مثل مؤسسة رعاية المسنين يمكن توفر لهم الحماية والرعاية والتعليم المستمر لمواجهة مشكلات الحياة المعنوية، وقد أثبتت الدراسات التي جرت في نقاط متعددة من العالم أن الأفراد في السنين الأولى المشرفة على الشيخوخة إذا كانوا مستعدين لمرحلة الشيخوخة يمكنهم أن يتمتعوا لسنين عديدة بروح الشباب ويكونوا مواطنين نشيطين ومنتجين، وهذا بالضبط ما أدركته الأقطار المتقدمة وخططت له مما منحها نتائج جيدة.

وأوضح أن الإحصائيات أكدت أن قطاعاً مهماً من المسنين ما زال سالماً جسمياً وفعالاً اقتصادياً مما يشكل رأسمالاً قيماً للبلد. فهم يملكون من غنى في التجربة ما تيسر تحقيق الوظائف الكبرى، مشيراً كذلك إلى أن للإسلام رأيه الشامل في حقوق الإنسان وهو يطرح حقوقاً لا تعرفها القوانين الدولية المتقدمة مثل الحقوق الأخلاقية، وهي بطبيعة الحال تشمل كل الأعمار. إلا أن الإسلام يمنح المسنين حقوقاً إضافية بمقتضى حاجتهم للرعاية الأخلاقية والاجتماعية وعنصر الرعاية العائلية لهم. وقال إن الإحسان للوالدين يقترن بأهم موضوع في خلد المسلم وهو عدم الشرك بالله تعالى.

من جهته أوضح السيد عبد الله علي المحمود رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام إننا نتعامل مع فئة المسنين من أبائنا كعنصر مهم من عناصر الحركة الاجتماعية ولهم القيمة الحقيقة لدينا وليس من باب العطف والامتنان بل هو واجب تقتضيه علينا تعاليمنا الدينية وأعرافنا وتقاليدنا قبل أن تقره القوانين الدولية. وأشار إلى ضرورة التواصل المعنوي معهم حتى لا يتسلل لديهم شعور بعدم الانتماء الاجتماعي لأن مثل هذا الشعور القاتل له تأثير أكبر من تأثير السنين وتقدمها .. لافتا إلى أن هناك شباب يعيشون في عزلة عن المجتمع وشغلتهم الوسائط الإلكترونية عن التواصل المباشر في المجتمع وأضاف: باعتقادي أن مثل هؤلاء الشباب قد يدخلون في شيخوخة مبكرة بسبب هذه العزلة الاجتماعية، لأن الإنسان قيمته في أن يتفاعل مع المجتمع من حوله لا أن يحصر نفسه في عالم وهمي يسبب له الكثير من الأضرار الصحية على المستويين العضوي والمعنوي. وأشار إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لن تدخر وسعاً في التعاون المستمر مع مؤسسة رعاية المسنين في كافة الأنشطة التي تتبناها من أجل توفير حياة ملؤها الحيوية والتنمية الروحية لأبائنا المسنين.

وأثنى خالد عبدالله حسين على زيارة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لكبار السن بالمؤسسة، معتبراً أنها تؤكد الاهتمام الذي توليه الدولة واللجنة لكافة فئات المُجتمع لاسيما الفئات التي تحتاج للرعاية والاهتمام الخاصين، وأضاف أن الزيارة انعكست إيجاباً على الجانب النفسي لدى كبار السن وأنها أسعدتهم وأدخلت الفرحة إلى قلوبهم وأوصلت لهم رسالة من أبنائهم بلجنة حقوق الإنسان بأنهم لا يزالون بيننا وأنهم بركتنا وأسهمت في تحقيق أهداف المؤسسة الرامية لدمج كبار السن مع كافة مؤسسات وفئات المُجتمع وفعالياتها، تحقيقاً لأهداف المؤسسة الرامية لتحقيق الحياة الكريمة لكبار السن بالدولة، حيث أن المؤسسة تهتم بجميع كبار السن وتقدم خدماتها المناسبة لهم سواء كانوا بالمؤسسة أو عبر خدمات الرعاية المنزلية التي توفرها إحسان لهم بمنازلهم وأماكن إقامتهم ووسط ذويهم، وأعرب مدير إدارة العلاقات العامة والإحسان عن أمنياته بالمزيد من التواصل والتعاون بين "إحسان" واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المُستقبل.

حقوق الإنسان تبرم مذكرة تفاهم مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

أثناء التوقيع

أبرمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة مذكرة تفاهم في مجالات الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان مع الوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية(FDFA) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) التابعة لها. ووقع عن لجنة حقوق الإنسان رئيسها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري فيما وقع عن الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون سعادة السيد/ مارتن سفير الاتحاد السويسري لدى دولة قطر.

وتأتي المذكرة بهدف تعزيز العلاقات الودية القائمة بين المؤسستين ، وبناءً على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها على وجه الخصوص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والسياسات الداخلية والخارجية للمؤسستين والتي شكلت عنصرا أساسياً في تحديد أهداف هذه المذكرة. واتفق الجانبان على تعميق التعاون في مجال الهجرة والتنمية ، بهدف تحسين ظروف العمل والعمال الأجانب وتعزيز منظور حقوق الإنسان . وتضمنت المذكرة أهدافا رئيسية وهي تبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة في مجال هجرة اليد العاملة ، مع اتباع نهج شامل بدءً من عملية التوظيف في الدول المصدرة للعمالة والعمل وظروف المعيشة في الدول المستقبلة للعمالة وإنتهاءً بخروج العمال الأجانب فضلا عن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات على المستويات الإقليمية (المشرق ودول الخليج) والإقليمية الدولية (بما في ذلك الدول المصدرة للعمالة) ، ولا سيما من خلال السعي إلى التعاون المثمر الذي بدأ في ٢٠١٢ و ٢٠١٣ في مجال عقد فعاليات تدريبية إقليمية سنوية في دولة قطر تنظمها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان. وتبادل المعلومات حول الاستراتيجيات أو المناهج أو المشاريع التي تنفذها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في مجال الهجرة والتنمية بهدف تعزيز التعلم المتبادل، بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح والاجراءات الداخلية لكل طرف.

وأكد طرفا المذكرة على ضرورة تعميق سبل التعاون عن طريق تحديد مجالات مبتكرة ذات اهتمام مشترك بين الطرفين، مع إمكانية تحديد طبيعة التعاون وذلك في مشاريع محددة إلى جانب رفع القدرات الوطنية من خلال تبادل الزيارات الميدانية والدورات والتدريب من خلال تنظيم الدورات وورش العمل وتبادل الزيارات الميدانية.

وتناولت المذكرة أنشطة طرفي الاتفاق حيث لخصت أنشطة اللجنة الوطنية في المساهمة بخبراتها الفريدة ونظرتها الثاقبة لحالة حقوق الإنسان في قطر في حل القضايا المتعلقة بحقوق المهاجرين بالإضافة إلى إمكانيتها في التواصل مع حكومة دولة قطر من خلال إقامة حوار حول السياسات ، وعلى ذلك فإنه يمكن تبادل الخبرات المكتسبة من التفاعل مع حكومة قطر وتحسين الفهم الشامل ووضع استراتيجيات للتدخل بشكل أفضل. كما يمكن للجنة أن تصبح مركزاً إقليميا للقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل وذلك بناء على الدور القيادي الذي تلعبه بين دول الخليج، وضرورة الحفاظ على ريادتها من خلال دعوة أصحاب المصلحة الإقليميين بانتظام لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات ، فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ولخصت المذكرة أنشطة الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في مجال الهجرة والتنمية في المساهمة بالخبرة المواضيعية في مجالات الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان بالمعنى الواسع وتبادل أفكار وخبرات شبكة شركاء الوكالة السويسرية ، على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي في مجال الهجرة والتنمية ، حيث يمكن أن تقيم الوكالة السويسرية حوار عن السياسات العالمية ، من خلال اتصالات مكتب رئيس الوكالة على المستوى العالمي إلى جانب إستعداد الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في مجال الهجرة والتنمية الكامل لتبادل الخبرات والشركاء من اجل تحسين سلسلة الهجرة عموما لصالح الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة والمهاجرين أنفسهم ، وذلك لما لديها من الأنشطة في عدة دول من خلال العديد من المشاريع والبرامج في مجال الهجرة والتنمية. فضلاً عن إستضافة دولة سويسرا للعديد من المنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو الاتحادات الرياضية الدولية حيث لها علاقات وثيقة مع هذه المؤسسات.

ودعت المذكرة إلى أهمية التنسيق من أجل ضمان الإشراف والتنسيق الشامل لأهدافها واتفق الطرفان في هذا الاطار على الاجتماع مرة سنويا على الأقل، في شهر مايو أو يونيو.

ويهدف الاجتماع السنوي إلى تبادل المعلومات بشأن الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان؛ ومناقشة السياسات أو غيرها من القضايا ذات الصلة. ودعم مذكرة التفاهم وتقديم التوجيه في إيجاد الحلول إذا ظهرت مشاكل أو خلافات. واستعراض إنجازات مذكرة التفاهم على أساس منتظم. علاوة على تحديد الأنشطة الجديدة المحتملة التي يرغب في تنفيذها والتعاون فيها كلا الطرفين.

د. المري يجتمع بوزيرة الدولة بجمهورية المانيا

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة بسعادة الدكتورة/ ماريا بيومر وزيرة الدولة بجمهورية المانيا الاتحادية بحضور سعادة الشيخة غالية آل ثاني مدير إدارة التعاون الدولي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونائب رئيس مكتب وزير الخارجية الالماني وسعادة السيدة/أنجليكا شتورز شكرجي سفيرة المانيا لدى الدولة. وذلك على هامش زيارتها لدولة قطر للمشاركة في مؤتمر لجنة التراث العالمي المنعقد حالياً بالدوحة. وناقش الاجتماع مسيرة حقوق الإنسان وتطورها في دولة قطر. كما بحث الجانبان سبل مد جسور التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك. بينما أشادت بيومر بأوضاع حقوق الإنسان بدولة قطر وقالت: إن يمكن لدولة قطر أن تكون في طليعة دولة المنطقة في مجال حقوق الإنسان.

جامعة الدول تطالب بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينين والعرب من السجون الاسرائيلية

جامعة الدول العربية

ترأس سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية. ترأس سعادته الدورة ٣٦ للجنة العربية المنعقدة في الفترة من ١٥ الي ١٩ يونيو الماضي وذلك بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وتناقش في الدورة ٣٦ حزمة من البنود على رأسها الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينين والعرب المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية في مقابر الأرقام فضلاً عن مناقشة الميثاق العربي لحقوق الإنسان وإحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان والخطة العربية التدريبية في المجال الإنساني.

كما تناقش في الدورة مشروع الإعلان العربي للمدافعين عن حقوق الإنسان وتحديث الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية علاوة على مناقشة بند المنظمات الحكومية الإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحالة على صفة مراقب في اجتماعات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

وتطرقت الدورة ٣٦ لتقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الدورة السابقة.

لدى مشاركته في جلسة مجلس حقوق الانسان بجنيف

د. المري : هناك جهود كبيرة من الدولة في التشريعات المتعلقة بالعمل ونأمل أن تحقق مصلحة المواطن والمقيم.

رئيس اللجنة يشيد بانفتاح الدولة وتعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الانسان

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في رئيسها سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري، في الجلسة ٢٦ لمجلس حقوق الإنسان والمخصصة لمناقشة تقرير السيد/ فرانسوا كريبو مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، حول زيارته لدولة قطر التي قام بها في نوفمبر ٢٠١٣ بغرض تقييم وضع العمال في البلاد.

وأشار سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته على الدور المتعاظم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التعاون مع الآليات الدولية. بينما توجه د. المري بالشكر للسيد فرنسوا كريبو على تقريره وإشادته بدور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص التوصيات التي حثت الحكومة على تقديم المزيد من الدعم للجنة والنظر في توصياتها مما يزيد في مصداقية اللجنة ويؤكد على أهمية دورها.

وأكد على أن توصيات المقرر ستكون محل تقدير ومتابعة من خلال تعاون جاري العمل عليه بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحكومة القطرية ممثلة بوزارتي العمل والداخلية ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق ، بهدف رفع القدرات وتطبيق بعض التوصيات.

وقال د. المري: لقد خرج تقرير المقرر الخاص بتوصيات مهمة، تعلقت بالتشريعات والممارسات العملية، ووضع مقترحات كثيرة على عدة مستويات منها تطبيق القوانين الموجودة بفعالية أكبر علاوة على أنه اقترح التعاون بين الحكومات المرسلة والمستقبلة للحفاظ على حقوق العمال إلى جانب تحديد مسؤولية القطاع الخاص في احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، و وجوب نشر معلومات شفافة عن الشركات.

واستعرض سعادة الدكتور علي بن صميخ المري بعض التطورات التي أعقبت زيارة المقرر الخاص إلى دولة قطر، وأشار إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ترى أنها تطورات مهمة للغاية كونها تضع لبنة أساسية لبناء علاقات عمل جديدة ولإنشاء آليات تحل معظم الجزئيات التي وردت في تقرير المقرر. لافتاً إلى أن دولة قطر أعلنت عن مشروع قانون الشهر الماضي على لسان عدد من المسؤولين يحتوي على تعديلات تشريعية نحو "إلغاء الكفالة واستبدالها بنظام لعقود العمل"، وقال: كذلك تم الإعلان عن مشروع لفتح حسابات مصرفية لضمان صرف رواتب العمال، وجرى بالفعل تحسين نظام التفتيش في إدارة العمل من ناحية زيادة العدد وضمان تدريب ملائم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

وأضاف المري: لا شك أن هذه التطورات وغيرها التي لامجال لذكرها الآن،تعكس النية الجادة للحكومة لتحسين ظروف العمل ، بما يتلائم مع توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتوصيات التي وردت في تقارير اللجان التعاهدية و المقررين الخاصين إلى جانب التقرير الذي قدمه السيد فرانسوا وقال: نحن نأمل أن نرى نتائج هذه التوصيات على الأرض في مزيد من التحسن والارتقاء بالحق في العمل للمواطنين والمقيمين بما يضمن حقوق كافة الأطراف (العمال و أرباب العمل)، وأشار د. المري الى ان الدولة تعكف على صياغة تشريعات جديدة وقال نأمل أن تكون هذه التشريعات في صالح المواطن والوافدين والعمال. وتوجه د. المري بالشكر للحكومة القطرية لانفتاحها الذي وصفه باللامحدود على التعاون مع الآليات الوطنية و الإقليمية و الدولية لحقوق الإنسان .

من جهته أكد السيد كريب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان أن الشركات الكبيرة في قطر اعتمدت الرفاهيه للعمال في السكن والمعيشه وأشاد بجهود شركات كبرى في قطر في وضع معايير لرفاهة العمال وحماية حقوقهم.

وأشار في تقريره إلى أن قطر تحتل أعلى نسبة مهاجرين مقارنة بالمواطنين، مما يشكل تحديا فريداً من نوعه. واشاد كريبو بجهود دولة قطر ودعوتها المفتوحة لكافة مقرري الامم المتحدة منذ العام ٢٠١٠ وخرج بتوصيات تعلقت بالتشريعات و الممارسات العملية، ووضع مقترحات على عدة مستويات منها، إلغاء نظام الكفالة، و تطبيق القوانين الموجودة بفعالية أكبر. كما اقترح التعاون بين الحكومات المرسلة و المستقبلة للعمالة لمنع الغش في العقود واستغلال العامل أثناء عملية الاستقدام في الدول المرسلة للعمالة. إلى جانب تحديد مسؤولية القطاع الخاص في احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ووجوب نشر معلومات شفافة عن الشركات. كما ألقى الضوء على الدور المهم الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وحث الحكومة على النظر في توصياتها، و تقديم المزيد من الدعم لعملها. ومن المنتظر أن ينعقد إجتماع على هامش الجلسة ٢٦ لمجلس حقوق الإنسان بين سعادة الدكتور علي بن صميخ المري والسيد/ كريبو يبحث سبل تعميق التعاون المشترك بين الجانبين.

حقوق الإنسان في قطر والمكسيك تبرمان اتفاقية تعاون مشترك

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في رئيسها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري في الدورة الثانية للحوار العربي الامريكي الإيبيري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي انعقد بمدينة باخا كالفورنيا بالمكسيك في يومي ٢ و٣ يونية وركزت أجندة الحوار على إشاكلية الهجرة، فيما جاءت الدورة الثانية بتنظيم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمكسيك والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية الدورة الثانية.

يذكر أن الدورة الأولى من هذا الحوار قد نظمت بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في عام ٢٠١٠ ودعت إلى تعزيز الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان الذي انطلق منذ سنوات بين العالم العربي وأمريكا اللاتينية وشبة الجزيرة الإيبيرية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وتدخل هذه الدورة في إطار الأهداف الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في خطة العمل ٢٠١٠ - ٢٠١٣م والتي تدعو إلى الحوار والتعاون بين الأقاليم لعرض تبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

بينما إبرمت لجنتا حقوق الإنسان بدولة قطر وجمهورية المكسيك ممثلة اتفاقية تعاون مشترك على هامش الدورة الثانية للحوار العربي الأمريكي الإيبيري. وأشارت الاتفاقية إلى أن الهدف الأساسي لكل منهما هو تعزيز جميع الظروف اللازمة لضمان التمتع الكامل وفعالية حقوق الإنسان في بلدانها.

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور علي بن صميخ المري

وأقر طرفي الاتفاق على الوفاء بالتزاماتها في بدء التعاون الوثيق من أجل المساهمة في ضمان تطوير النظام الديمقراطي، وحماية وإعمال حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة حماية وتعزيز حقوق الإنسان بين المجتمعات من بلدانهم، إلى جانب التعاون في إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والجمع بين الإجراءات والموارد، فضلا عن تبادل وتقاسم الخبرات المتعلقة بتدريب الموظفين، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل بلد.

وأشارت الاتفاقية إلى ان مجالات التعاون تشمل المساعدة الفنية المتبادلة في معالجة القضايا المتعلقة بطبيعة عملها، وتشجيع تبادل المعلومات، والتعاون التقني والتكنولوجي والمجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك، وتبادل الخبرات بشأن القضايا المتصلة بالتحقيق ودراسة الشكاوى، علاوة على تصميم المشاريع المؤسسية التي تسمح للأطراف بوضع استراتيجيات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان استنادا إلى الآليات الدولية، التي أقرتها كل بلد، مع مراعاة حقوق ومصالح مواطنيها وخاصة في المسائل المتعلقة بما يلي: التعليم و التدريب في مجال حقوق الإنسان؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحقوق الطفل. إلى جانب تبادل الخبرات بشأن تعزيز التشريعات الوطنية، وفقا للآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان من أجل تحقيق التنفيذ الفعال لتلك التشريعات، وتمكين الآليات الوقائية الوطنية من خلال التعاون المشترك وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في هذا المجال وتنظيم زيارات متبادلة ترمي إلى تعزيز رصد أماكن الحرمان من الحريات لتعزيز القضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة أو العقوبات.

والتزم الجانبان القطري والمكسيكي بتزويد بعضها البعض بالتسهيلات اللازمة لتحقيق الأهداف التي تضمنتها الاتفاقية.

سعادة رئيس اللجنة يجتمع برئيس المؤسسة البحرينية لحقوق الإنسان

د. المري يستمع لشرح حول تحضيرات مؤتمر المملكة العربية

اجتمع الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع وفد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين برئاسة الدكتور عبد العزيز علي أبل رئيس المؤسسة.

وتأتي زيارة الوفد البحريني الذي ضم في عضويته، الدكتور أحمد عبد الله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية في إطار التباحث حول سبل التعاون المشترك بين اللجنة والمؤسسة. وقدم الوفد لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان شرحا بشأن اخر التحضيرات والترتيبات للمؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان الذي تستضيفه المنامة خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٦ من شهر مايو الجاري. واعرب الوفد البحريني عن شكره وامتنانه للجنة الوطنية على الدعم الذي قدمته لتنظيم وإنجاح أعمال المؤتمر الذي يحضر فعالياته أكثرمن مائة وعشرون منظمة وشخصية إلى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس البرلمان العربي ووفود من المحاكم الإقليمية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والعديد من الشخصيات المعنية.

ويجئ تنظيم مؤتمر البحرين المذكور في إطار تنفيذ توصيات مؤتمر الدوحة السنة الماضية لتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية. وشكر الوفد البحريني رئيس اللجنة الوطنية على دعمه لملف اعتماد المؤسسة الوطنية في لجنة الاعتماد الدولية التي يترأسها.

كما عبر عن رغبته في توقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة بشأن رفع قدرات منتسبي المؤسسة الوطنية بالبحرين وتقديم الاستشارات والدعم الفني في هذه المجالات.

اللجنة تناقش قضايا الأمن الإنساني في منتدى الدوحة

منتدى الدوحة

خصص منتدى الدوحة الرابع عشر جلسة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان والأمن الإنساني في ظل النزاعات والأزمات مع استعراض نماذج من المنطقة.

وتناولت الجلسة التي أدارتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إشكالات التدخل الإنساني والإغاثي في النزاعات المسلحة "سوريا نموذجا" واستراتيجية وبرامج الأمم المتحدة في مجال الأمن الإنساني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ما بعد الصراعات من منظور الأمن الانساني في المنطقة العربية في ظل التحديات الجديدة.

وفي مستهل أعمال الجلسة، قال الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته التي ألقاها بالنيابة عنه السيد سلطان الجمالي الأمين العام المساعد للجنة، إن تنظيم هذه الجلسة يأتي في إطار حرص اللجنة على تسليط الضوء على أهم المشاكل والتحديات الناجمة عن الحروب والصراعات ومشاكل التنمية والفقر والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة وانتشار الأوبئة إلى جانب وضع مقاربات عامة ومترابطة لحل هذه المخاطر والتحديات وذلك من منظار الأمن الإنساني مع تشجيع التضامن الإقليمي والدولي لمساعدة الدول المعنية .

وأضاف أن أخطر وأسوأ الأزمات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تحدث في مناطق النزاعات العسكرية والاضطرابات.. مشيرا إلى أن النزاعات المسلحة لاتزال تمثل واحدة من مصادر التهديد الرئيسية للأمن الإنساني في أقاليم العالم المختلفة "وستظل كذلك لفترة طويلة قادمة".

ولفت الدكتور المري إلى أن هذه الجلسة تأتي في الوقت الذي ما يزال فيه الاحتلال الإسرائيلي ينخر الجسد العربي في فلسطين وكافة الأراضي العربية المحتلة "ومازال الحصار المسلط على قطاع غزة شاهدا على جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل دون أدنى اهتمام بالمواثيق الدولية والرأي العام الدولي."

كما لفت إلى ما تعانيه بعض شعوب ثورات الربيع العربي مثل سوريا.. وقال "إن الاحتلال والإفلات من العقاب هما أهم المخاطر التي تواجه وتهدد الأمن الإنساني وإن التصدي لهما بجدية وحزم سيساهم بشكل كبير في الثقة المتبادلة بين الشعوب والدول والمنظمات وعلى الاستقرار والسلم الدوليين".

وأكد الدكتور علي بن صميخ المري أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تولي اهتماما كبيرا لقضايا الأمن الإنساني وذلك لقناعتها بالعلاقة الوطيدة بين هذه الأخيرة وحقوق الإنسان التي تجعل من الإنسان صلب اهتماماتها وتعمل على احترام كرامته وتوفير كافة الحقوق له سواء السياسية منها والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. مشددا على أن حقوق الإنسان هي العمود الفقري لأي رؤية جديدة للأمن الإنساني في العالم والمنطقة العربية.

وأضاف "أن الأمن الإنساني ليس نقيضا للأمن القومي أو يعلوه بل هو قوامه وركيزته خاصة إذا ما وزنا تأثير مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية على الأمن والاستقرار".

وأوضح رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن موضوع الأمن الإنساني بدأ يأخذ وضعه في سياسات الدول والمنظمات الدولية كأهم عامل للاستقرار والتنمية.. مباركا كافة الجهود التي بذلت من قبل الحكومات وجامعة الدول العربية في هذا الصدد، وكذلك جهود المنظمات غير الحكومية الكثيفة.

وشدد على أنه قد بات من الضروري تقوية موضوع الأمن الإنساني وتطويره عبر صياغة سياسات ملائمة وإدماجه في مختلف الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

جانب من الحضور

ودعا الدكتور المري إلى إيجاد آليات وطنية وإقليمية لإعمال الأمن الإنساني ورصد التطورات بشأنه وقياس أثره على المجتمعات.. مبينا ان المنظمات غير الحكومية تمتلك من الخبرة والإمكانات والكفاءة ما يؤهلها لأن تكون شريكاً أساسياً للحكومات في مسألة الأمن الإنساني.

وأكد الحرص على دعم الجهود الرامية إلى التقريب بين منظمات المجتمع المدني والحكومات ليس فقط في تعميق الحوار حول قضايا الأمن الإنساني بل إلى القيام بشراكة متينة تسودها الثقة المتبادلة في تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع الخاصة بالأمن الإنساني.

وهيمن الوضع في سوريا على مجمل النقاشات والمداخلات في الجلسة حيث ركز المتداخلون على قضايا التدخل الإنساني مثيرين عددا من التساؤلات حول الصمت الدولي إزاء ما يجري هناك .

فقد عرض السيد ماغنه بارت مدير العمليات باللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي للوضع الإنساني في سوريا وأهم التحديات التي تواجه العمل الإغاثي في مناطق الصراع.

وحث السيد بارت السلطات السورية على السماح للمنظمات الإغاثية للوصول الى المناطق المحتاجة وخاصة تلك التي لا يسيطر عليها النظام.. وقال "على السلطات السماح بنفاذ المساعدات الى المناطق التي تخضع لسيطرتها".

كما دعا كافة الفرقاء إلى احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المساعدات للنازحين وكافة المناطق المتضررة واتخاذ التدابير والإجراءات لحماية المدنيين واحترام عمل المنظمات الإغاثية والكف عن عمليات الاختطاف التي تطال عمال الإغاثة .

ماغنه بارت

وناشد مدير العمليات باللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي كافة الفرقاء إلى اطلاق سراح المخطوفين من الصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري.. مؤكدا استمرار العمليات الاغاثية رغم الصعوبات والتحديات على الأرض.

واعتبر أن سوريا تمر بمحنة هي الأكبر في تاريخها وأنها بحاجة ماسة الى المزيد من التدخلات الإنسانية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للنازحين واللاجئين .

من جانبها، تساءلت البارونة سكوتلاند أوف إيتال النائب العام السابق عضو مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة عن سر صمت الأسرة الدولية إزاء ما يجري في سوريا من قتل وتدمير.. مستشهدة بما حدث في رواندا خلال فترة التسعينات والنتائج التي ترتبت على تراخي المجتمع الدولي تجاه حماية المدنيين .

وتساءلت "هل سيتم الاعتراف بضرورة التدخل الدولي ازاء ما يحصل الآن؟".. مضيفة "اليوم من الصعب أن نغض الطرف عما يحصل في أي مكان من العالم".

ودعت البارونة سكوتلاند إلى تعاون الأسرة الدولية لتفادي عمليات الإبادة والقتل والأمور الأخرى المشابهة في أي منطقة من العالم .

كما دعت الى إعادة النظر في المواثيق والقوانين الدولية التي توافق عليها العالم في العام ١٩٤٥ في إطار الأمم المتحدة "لأنها لم تعد بنفس الفاعلية في ظل المتغيرات الراهنة في العالم ".. وقالت إن "الأسرة الدولية تواجه تحديات وعلينا التفكير مليا بالمستقبل".

كما تحدث في هذه الجلسة السيد سعد جبار، محام دولي بالمملكة المتحدة، منبها إلى ما أسماه بالكارثة الإنسانية في سوريا، لافتا إلى أن المجتمع الدولي والقوى العظمى قد خذلت الشعب السوري عندما طالبها بإنقاذه.

وقال "نحن نتحدث عن إجراءات انتقالية تتمثل بضرورة مساعدة أو تشجيع أقطاب في النظام السوري والقوات المسلحة والأمن لعصيان النظام والخروج عنه والانضمام للمعارضة أو على الأقل الهروب من صفوف النظام وذلك لأسباب عديدة".

وبين جبار أن المطلوب بالنسبة لسوريا هو دعم المعارضة المسلحة وعدم التذرع بالمعارضة المتشددة وكذلك إنقاذ الشعب السوري الذي يعد بالملايين وقد وجد نفسه خارج بلده.

لدى مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل بجنيف اللجنة تشيد بجهود الدولة في مجال حماية حقوق الإنسان

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في رئيسها سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري في آلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف فيما أشادت بالمجهودات التي تبذلها دولة قطر في مجال حماية حقوق الإنسان وبالتطور الذي شهدته الدولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما كشف التقرير عن تطورات حقيقية قامت بها الدولة للالتزام بتطبيق التوصيات التي صدرت عن الاستعراض الدوري الشامل في ٢٠١٠ خاصة في ميدان حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل.

وأشارت اللجنة في تقرير (الظل) إلى ان دولة قطر تقوم بمساعي حثية من أجل المزيد من التطور التشريعي في مجال حقوق الإنسان لافتة إلى أن حزمة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية الأسرع تطوراً، حيث تم إصدار قانون صندوق الصحة و التعليم، و قانون التأمين الصحي الاجتماعي. كما استمرت معدلات الإنفاق العالية في هذه القطاعات. وتناول التقرير البناء المؤسسي لحماية و تعزيز حقوق الإنسان، وناقش أهم التطورات والتحديات في مجال حقوق العمال إضافة إلى التحديات المتمثلة في تأخر إصدار بعض التشريعات الهامة التي وضعت مسوداتها و يُنتظر إصدارها في القريب العاجل، كقانون الانتخاب و قانون الأنشطة الإعلامية و قانون العمالة المنزلية.

وتطرق التقرير إلى حقوق المرأة، لما لهذه القضية من أهمية خاصة على أجندة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأشار التقرير إلى أنه من أهم العقبات العامة أمام المرأة الاعتقاد بأن النهوض بالمرأة هو مسؤولية الجهات الحكومية فقط وعدم وجود جمعيات أهلية معنية بشؤون المرأة لافتة إلى أن التطور التشريعي في هذا المجال يستدعي تكامل المجهودات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني. وقدمت اللجنة عدة توصيات خاصة بالمرأة منها: تحقيق المساواة مع الرجل بكسب الجنسية لأبنائها، و مراجعة تشريعات الأسرة، و وضع قانون للحماية من العنف الأسري. إضافة إلى ضرورة الاستعجال بإصدار قانون ينظم حقوق عمال المنازل. وأوصت اللجنة في تقريرها بضرورة تحسين شروط سكن العمال ايجاد نظام بديل لنظام الكفالة بما يضمن حقوق كلا طرفي العمل (العامل- رب العمل) إلى جانب تحسين رواتب العمال. وفيما يتعلق بحقوق المرأة أوصت اللجنة بضرورة منح الجنسية لأطفال المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي وإعادة النظر في بعض التحفظات على اتفاقية سيداو فضلاً عن ضرورة إنشاء وتأسيس جمعيات نسوية. وتوسيع نسبة تمثيل المرأة في أماكن صنع القرار وخاصة المشاركة البرلمانية. فيما حثت اللجنة على أهمية تصديق الحكومة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

واختتم التقرير برؤية اللجنة حول التزام الدولة بتطبيق التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل سواء تلك التي قبلتها الدولة أو التي أعلنت أنها منفذة أو في طور التنفيذ.

يذكر أن حضور ومشاركة اللجنة في آلية الاستعراض الدوري الشامل وهو أحد أهم اختصاصات اللجنة حيث يستند الاستعراض على معلومات موضوعية موثوق بها لمعرفة مدى وفاء كل دولة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان على النحو الذي شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول. ويتخذ الاستعراض شكل آلية تعاون تستند إلى حوار تفاعلي يشترك فيه البلد المعني اشتراكا كاملا. بينما يأتي تقرير الظل للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا العام ليبان أوضاع حقوق الإنسان في قطر خلال الأعوام المنصرمة ٢٠١٠-٢٠١٣، ليغطي حيزا واسعا من الحقوق والحريات مراعياً المعايير الدولية المتعارف عليها، حرصا من اللجنة على الحياد التام و المصداقية و تقديم صورة موضوعية عن وضعية حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان تفوز بالدرع الذهبي لأفضل موقع الكتروني عربي للمؤسسات

عبدالله المحمود لدى تسلمه الدرع الذهبي

فاز الموقع الالكتروني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالدرع الذهبي كأفضل موقع إلكتروني من بين عدد كبير من الترشيحات (٣٢٥ موقع إلكتروني) في مسابقة التميز العربي التي نظمتها أكاديمية التميز بفندق المروج روتانا- دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. ومثل اللجنة في حفل التكريم السيد/ عبد الله المحمود رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام بينما حضر الحفل نخبة من كبار الشخصيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحكوميين والسفراء ولفيف من الاقتصاديين والأكاديميين والدبلوماسيين.

ووصفت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية فوز موقع اللجنة بالحافز القوي لتجويد العمل التقني من حيث التركيز علي الوسائط الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي في عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بجوانبها المختلفة. وقالت: أصبحت المواقع الالكترونية

والشبكات الاجتماعية مصدر أصيل من مصادر الأخبار لكثير من روادها، وهي أخبار تتميز بأنها من مصدرها الأول وبصياغة فردية حرة غالباً كما انها تتميز بالسرعة والمصداقية لكونها تجئ من مصدرها للمتلقي مباشرة. وأكدت العطية أن اللجنة في سيعها الجاد للاستفادة القصوى من كافة هذه الوسائل من أجل تحقيق رسالتها الإنسانية وأهدافها الرامية إلى التحقيق الكامل لكرامة وعزة الإنسان.

من جانبه توجه السيد/ عبد الله المحمود رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشكر والثناء لأكاديمية التميز لاختيار موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر كأفضل موقع في الشرق الأوسط على مستوى المؤسسات. وقال: إنّ هذا التكريم وهذا التشريف له من أهم الدوافع التي تجعلنا نسمو إلى التطوير والتقدم وهو حافز لنا كما للآخرين يدعونا دائما للطموح الايجابي في هذا المجال ويحثنا أن نتقدم بمزيد من الخطوات الجادة في ظل التنافس الشريف لتقديم ما هو أفضل.

وأشار المحمود إلى أن موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الفائز بالدرع الذهبي إنما هو نسخة جديدة لموقع سابق تم تدشينه مع بدايات عمل اللجنة وذلك إيمانا من قيادة اللجنة بضرورة هذه المواقع من أجل التواصل والتفاعل مع جمهورها ومع كافة قطاعات المجتمع في الداخل والخارج وهو الوسيلة الأسرع والأيسر لتحقيق هدف التواصل المستمر. وقال: إن الموقع الالكتروني يحقق واحداً من شروط إنشاء اللجنة وهو شرط الشفافية حيث تقوم اللجنة برفع دراساتها الميدانية وتقاريرها السنوية على موقعها بصفة دائمة فضلاً عن نشرها لكل فعالياتها وأخبارها بكل دقة ومصداقية. وحينما قامت اللجنة بتدشين الموقع في صورته الحالية قامت بتطويره من حيث الشكل والمضمون وراعت فيه السهولة واليسر لكل من يتعامل معه وتوسعت فيه من حيث الخدمات التي تقدمها للمجتمع إلى الدرجة التي جعلت فيه إمكانية تقديم الشكاوى والالتماسات عبر الموقع.

واعتبر تتويج اللجنة بالدرع الذهبي في هذا الاحتفال أنما هو يلقي على عاتقها مسؤلية عظيمة وهو البقاء دائماً على هذا المستوى والتطلع للأفضل وقال: تعلمون أن الوصول إلى القمة ليس صعباً وأنما البقاء عليها هو التحدي الأكبر.. وتقدم المحمود بالشكر لكل من ساهم في إنجاح هذا الاحتفال.. كما تقدم بالتهنئة لبقية الجهات الفائزة في المجالات الأخري.

وتطرق المحمود لنبذة تعريفية عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لافتاً إلى أنه ومنذ أن بدأت دولة قطر الحديثة ، حمل القائمون على أمرها على عاتقهم مهمة تعزيز وتكريس دولة الحقوق والحريات والقانون والمؤسسات حيث جاء إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢ هو الضمانه الحقيقية لحفظ حقوق الإنسان .

وأشار إلى أنه وفي ضوء النهضة الشاملة التي تشهدها دولة قطر في ذلك العهد تم إعادة تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ ومنحها الاستقلال التام وجعلها ذات شخصية معنوية وموازنة مستقلة ومقرها الرئيسي مدينة الدوحة، كما حدد ذلك المرسوم بقانون أهداف اللجنة وإختصاصاتها .

موقع اللجنة يفوز بالأفضل عربيا للمؤسسات

وأوضح المحمود للحضور أنه وعلى الصعيد الدولي فتصنف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجة (A) وذلك من قبل لجنة التنسيق الدولية (ICC) التي تحتضن كافه اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في العالم ، ويشغل رئيسها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري منصب رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الدولية ..كما أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عضواً باللجنة الفرعية الخاصة بالإعتماد في (ICC) والمختصة بإعتماد وتصنيف اللجان الوطنية بالعالم وتمثل اللجان الوطنية لحقوق الإنسان (منتدى الآسيا باسيفيك) إبتداءً من مارس ٢٠١٢ ولمدة ٣ سنوات . كما ألقى الضوء على رؤية اللجنة التي تنطلق من قناعتها بأن مسألة حقوق الإنسان هي من أهم قضايا المجتمع الوطني بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة. إلى جانب سرده لحزمة من أهداف اللجنة الرئيسية والتي تتلخص في توعية الأفراد بالحقوق الاساسية المكفولة لهم بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية وتقوية وتمكين الأفراد من خلال البرامج التدريبية والأنشطة الأخرى لمعرفة وتحديد الحقوق ذات الأهمية والأولوية بالنسبة لهم والمطالبة بها والدفاع عنها والسعي والعمل من أجل ضمان احترامها إلى جانب توسيع شبكة الاتصال المتخصصة بحقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

يذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دشنت موقعها الجديد ٣ مارس الماضي بحضور كبير من ممثلي المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتضمن الموقع في نسخته الجديدة تحديثات تتيح لمستخدميه التواصل مع اللجنة في كافة القضايا وحرصت فيه اللجنة اليسر في التعامل وتضمن أقسام جديدة من أهمها ركن الأطفال وتقديم الالتماسات عبر الموقع.

تعتبر جوائز المواقع العربية التي تنظمها أكاديمية التميز بدبي من الجوائز الكبرى التي تجئ بمثابة مصدر إلهام، يهدف إلى تعزيز روح الابتكار لمصممي المواقع الإلكترونية لتلبية المعايير المهنية والدولية، لتعزيز الفرص الفكرية وهي تشجيع لكل القطاعات على إبراز مواقعها على شبكة الإنترنت وتكون أكثر انخراطا في مجال تكنولوجيا المعلومات. وتعزيز عملية بناء القدرات وتبادل المعلومات، كما هي عبارة عن منصة للمبدعين لعرض أعمالهم ونيل تقدير والتحفيز لتقديم الأفضل.

العطية تجتمع مع السفير النرويجي

السفير النرويجي

اجتمعت سعادة السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبها بمقر اللجنة بسعادة السيد/استين أندرس سفير النرويج لدي الدولة وبحث اللقاء سبل التعاون المشترك بين الجانبين وآليات نقل التجارب والخبرات فيما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان.

د. المري يجتمع مع الأمين العام لجامعة الدول العربية

د. نبيل العربي

اجتمع سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، اجتمع بمقر الجامعة في القاهرة بمعالي الدكتور/ نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول. وبحث اللقاء سبل تطوير آليات العمل المشترك في سبيل تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب بين المنظمات الحقوقية.

اللجنة تختتم برنامج من حقي كطفل

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برنامج من حقي كطفل الذي نظمته بالتعاون مع مؤسسة ماكسمايز للتدريب والاستشارات الذي بدأ البرنامج من أبريل الماضي وشاركت خمسة مدارس مستقلة وهي: (مدرسة عمر بن الخطاب الاعدادية المستقلة – بنين -مدرسة أبو بكر الصديق الاعدادية المستقلة -بنين – مدرسة اليرموك الاعدادية المستقلة – بنين – مدرسة البيان الاعدادية المستقلة – بنات -مدرسة آمنة بنت وهب الاعدادية المستقلة – بنات) إلى جانب المدرسة اللبنانية. وتم خلال الحفل الختامي الذي خاطبته سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تم تكريم المدارس والطلاب الفائزين في برنامج من حقي كطفل وقد فاز في مجال القصة القصيرة كل من: الطالب عمر محمد إبراهيم وهدان من مدرسة عمر بن الخطاب في المركز الأول والطالبتين أنجي عفت ونوره فياض في المركز الثاني من المدرسة اللبنانية. أما في مجال المقال فقد حصل الطالب الواثق من مدرسة اليرموك على المركز الأول وحصلت الطالبة رانيا حداد على المركز الثاني من المدرسة اللبنانية وجاء في المركز الثالث الطالب محمود النصيري من مدرسة عمر بن الخطاب. وفي مجال التقرير حصل على المركز الاول كل من الطالب خالد العتيبلي من مدرسة أبوبكر الصديق والطالبين محمد أديب وأحمد علاء الدين من مدرسة اليرموك. بينما نالت مدرسة اليرموك درع التميز ونالت مدرسة عمر بن الخطاب درع المثالية.

وأوضحت سعادة الأمين العام للجنة حقوق الإنسان خلال كلمة الافتتاح أن قضايا الطفولة باتت تحتل موقعاً أساسياً ومتقدماً في مجال التخطيط التنموي لدولة قطر تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظة الله" وقالت: يأتي التعليم في مقدمة هذه القضايا، لما للتعليم من دور حاسم في عملية التنمية ومعدلات تقدمها ونجاحها وهو ما أكده الاهتمام البالغ من القيادة الرشيدة لدولة قطر وكافة المتخصصين في القطاعين الحكومي والأهلي في الدولة مما أدى إلى تنامي الاهتمام بالطفولة وقضاياها وكذل ذلك بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل فضلاً عن التشريعات المحلية في هذا الشأن.

وأشارت العطية إلى أنه اتساقاً مع خطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كان لا بد من الاهتمام بتكوين ثقافة الطفل القطري بدءً من مرحلة تكوين الاسرة وامتداداً لمراحل التعليم المختلفة والعمل على إدماج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان بالمناهج التعليمية وبالفعل قامت اللجنة بإعداد أدلة تعليمية للمراحل الثلاث الابتدائي والاعدادي والثانوي والتنسيق مع المجلس الاعلى للتعليم للعمل على إدماجها بالمناهج الدراسية وكما عملت اللجنة على إعداد برامج خاصة للمدارس بمراحلها المختلفة لتحقيق الهدف المنشود. وأوضحت أن اهتمام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقضايا الطفولة يأتي إنطلاقاً من أنها ضرورة وطنية وحتمية تربوية في هذه المرحلة لتنمية قدرات الطفل القطري بما يواكب احتياجات ومتغيرات القرن الواحد والعشرين حيث قد أصبح الاهتمام بالطفولة أحد المعايير الاساسية التي يقاس بها مدي تقدم الامم في عالمنا المعاصر. وقالت : في هذا الصدد فإن الأمم تتسابق في ميدان استثمار العنصر البشري لتحقيق أفضل عائد لهذا الاستثمار وهو تحويل النشء عن طريق التربية والتعليم إلى طاقات مبتكرة خلاقة قادرة على صناعة تقدم المجتمع وتوجيهها الى ما يحقق التقدم والازدهار الحضاري فالإنسان هو صانع التنمية والمستفيد منها في الوقت نفسه. وقالت العطية تكمن أهمية هذا البرنامج في أنه يعد بمثابة نواة حقيقية لصنع أجيال حقوقية تعي التزاماتها وواجباتها وتدافع عن حقوقها، كما أن هذا البرنامج يأتي في إطار استراتيجية اللجنة التي تهدف إلى نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإيمانا بأن التربية على حقوق الإنسان تهدف إلى ترسيخ ثقافة و مفهوم حقوق الإنسان، لذا فقد تم إعداد هذا البرنامج الذي يهدف لتعزيز أهداف اللجنة وذلك بالتعاون مع مدارس دولة قطر وبمشاركة طلاب

المدارس من خلال تكوين (جماعات حقوق الإنسان بالمدارس) وأضافت: نحن اليوم نجتمع للاحتفال بالطلاب الفائزين في مسابقة(من حقي كطفل) التي أطلقتها اللجنة ضمن البرنامج الشامل لحقوق الانسان بمدارس دولة قطر ولتكريم كل من شارك في إنجاح هذا البرنامج ويطيب لي أن أعرب عن مدي سعادتي بنجاح البرنامج واستجابة المدارس والطلاب وتجاوبهم مع البرنامج بشكل عام ومشاركتهم المتميزة في المسابقات بشكل خاص. وتوجهت بالشكر الى كل العاملين على إنجاح هذا البرنامج، من مدراء ومشرفين ومعلمين في المؤسسات التربوية، وكذلك موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المسؤولين عن تنفيذ البرنامج، ومؤسسة ماكسيمايز التي تتعاون معنا في هذا البرنامج، وخصت بالشكر الصحفيين الذين لا يألون جهداً في متابعة كل الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان التي من شأنها أن تبقى الكلمة طريق المعرفة وميزان العدالة.

من جانبها القت الخبيرة القانونية باللجنة رانيا فؤاد الضوء على برنامج من حقي كطفل وأشارت إلة انه يأتي في اطار تفعيل الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، بشأن نشر وتعزيز وتفعيل حقوق الانسان بدولة قطر، أطلقت اللجنة بالتعاون مع مؤسسة ماكسيمايز للتدريب والاستشارات مشروع من حقي كطفل ، وقالت: كان البرنامج عبارة عن الدورات والانشطة الهادفة التي تخص المجالات : الحقوقية ، الاجتماعية ، الصحية ، النفسية ، التربوية. وأضافت: جاء برنامجنا " من حقي كطفل "الذي يتمحور هدفه الرئيسي حول بناء ثقافة – الطفل العربي – وبطلعه على حقوقه التي شرعها له الدين الإسلامي والاتفاقيات الدولية والقوانين الوضعية وهذه من أهم الأهداف التي تضمنتها رؤيا قطر ٢٠٣٠م. حيث تهدف إلى بلورة شخصية الأطفال وإعدادهم إعداداً جيداً.

الحق في البيئة الآمنة والتنمية المستدامة

البيئة هي مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان، وهي المحيط الذي يُمارس فيه الإنسان أنشطته اليومية. والبيئة لها تأثيرها المباشر على حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في الحياة وما يرتبط به من حقوق مثل الحق في السلامة والحق في الأمن.

محمد إبراهيم خاطر
كيميائي وكاتب
عضو الرابطة العربية للإعلاميين العلميين

وحقوق الإنسان وفقًا للمواثيق والمعاهدات الدولية تنقسم إلى ثلاثة أجيال وهي:

أولا: الجيل الأول من حقوق الإنسان ويشمل الحقوق المدنية والسياسية والتي تشمل: الحق في حماية الحرية الشخصية، والحق في الحياة وفي السلامة والأمن، والحق في ممارسة الحرية الدينية، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الاجتماع، وحرية التجمع، والحق في احترام الحياة الخاصة، والحق في الاعتراف لكل فرد بالشخصية القانونية، والحق في الحماية القضائية، والحق في التنقل وفي اختيار مكان الإقامة، وتحريم التعذيب أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، والحق في المشاركة وإدارة الشؤون العامة، والحق في الجنسية، والحق في تولي الوظائف العامة.

ثانيًا: الجيل الثاني من حقوق الإنسان ويقصد به الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تشمل: الحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في التملك، والحق في الحماية من الرق والعبودية، والحق في الاضراب، وتحريم السخرة أو العمل القسري، وتحريم التمييز لأي سبب من الأسباب، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في الرعاية الصحية، والحق في السكن.

ثالثًا: الجيل الثالث من أجيال حقوق الانسان ويشمل: حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة، والحق في تداول المعلومات وعدم حجبها، والحق في السلام والأمن، فالتطور المذهل الذي حدث في كل المجالات، والحياة التي صارت أكثر تعقيدًا من ذي قبل، والانفجار المعلوماتي أدى إلى نشأة حقوق جديدة للإنسان، ولكنها مرتبطة بحقوق الإنسان الأساسية، ومتفرعة عنها. فحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة مرتبط بحقه في الحياة، وحقه في تداول المعلومات مرتبط بحقه في العلم والمعرفة، وحقه في السلام والأمن مرتبط بحقوقه المدنية والسياسية.

والحق في التنمية يُصنف ضمن الجيل الرابع من حقوق الإنسان، وقد نصت عليه المادة السابعة والثلاثون من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على ما يلي :"الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. وبموجب هذا الحق فلكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها".

والمادة الثامنة والثلاثون من الميثاق نصت على حق الإنسان في بيئة سليمة وآمنة خالية من التلوث وورد فيها:" لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر الرفاه والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات، وله الحق في بيئة سليمة. وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقًا لإمكانياتها لإنفاذ هذه الحقوق".

والحق في التنمية حق من حقوق الإنسان المعاصر، ولكن هناك عقبات تحول دون تفعيل هذا الحق ومنها استئثار فئة قليلة من البشر بخيرات الأرض وثرواتها الطبيعية، ومعاناة ما يقرب من مليار نسمة من الجوع.

والتنمية المستدامة تهدف بالأساس إلى تحسين نوعية الحياة وضمان حقوق الأجيال القادمة، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف الاجتماعية، والمحافظة على البيئة.

وحق الإنسان في بيئة آمنة دعت إليه الحاجة، وذلك نظرًا لزيادة معدلات التلوث البيئي الذي بات يهدد الوجود الإنساني على كوكب الأرض، وفقراء العالم يتحملون النصيب الأكبر من الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي.

ومشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية تعود في جزء منها إلى وجود خلل في الاعتقاد وخلل في الفكر، والخلل الاعتقادي يتمثل في نظرة الإنسان لنفسه على أنه السيد وأنه في صراع مع الطبيعة وأنه يتوجب عليه تطويعها واستغلالها، والخلل الفكري يتمثل في النظر إلى المنافع الآنية وغض الطرف عن المخاطر الحقيقية التي تهدد وجود الإنسان على سطح الأرض.

والزيادة المضطردة في حجم النفايات في معدل التلوث البيئي تعود إلى القصور والإهمال في عدد من الجوانب الهامة المتعلقة بالبيئة ومنها:

- القصور في تطبيق القانون، وهذا القصور يشجع الممارسات الضارة بالبيئة، ولا يحقق الردع المطلوب.
- نقص التوعية البيئية بالبيت وبالمدرسة، وهذا النقص يؤدي إلى خلق جيل غير مكترث وغير مهتم بالبيئة والحفاظ عليها.
- غياب المبادرات المجتمعية المتعلقة بالبيئة ومعالجة مشكلاتها الآنية، وهذا الأمر يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية والعجز عن حلها في المستقبل.

- غياب البرامج التطوعية التي تكمل الجهود الحكومية في الحفاظ على البيئة، وهذا الأمر يؤدي إلى نقص في التوعية وضعف مشاركة الجماهير في الحفاظ على البيئة.

- تكرار الموضوعات البيئية في وسائل الإعلام، والتركيز على بعض الموضوعات وإهمال موضوعات أخرى أكثر أهمية وتأثيرًا على حياة الفرد وعلى البيئة المحيطة به.

والنظرة الخاطئة للبيئة تعتبر سببًا هامًا من أسباب المشكلات البيئية، فالاستغلال السيئ للموارد الطبيعية وصل إلى حد الاستنزاف، ووضع الإنسان في مواجهة البيئة وتصوير العلاقة بينهما على أنها عدائية دفع الكثيرين إلى الاعتداء على البيئة وعلى جميع مظاهر الحياة.

والعلاقة بين الإنسان والبيئة من منظور الإسلام علاقة تكاملية لا صراع فيها لأن الله عز وجل سخر للإنسان ما في السماوات والأرض وأمره بالاقتصاد وعدم الإفساد في الأرض يقول الله عز وجل:﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ سورة لقمان: ٢٠.

وفي السنة ورد النهي عن الضرر في قاعدة كلية من قواعد الشريعة وهي قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار». السلسلة الصحيحة: ٢٥٠.

والتحديات البيئية التي تواجه البشرية وتهدد وجودها تفرض قيودًا أخلاقية وقانونية على الجميع، والبداية تكون بالإقرار بحق الإنسان في بيئة آمنة وخالية من التلوث، والإيمان بأن الإنسان مستخلف في هذه الأرض يقول الله عز وجل:﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الأنعام: ١٦٥.

ويقول الله عز وجل:﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ سورة هود: ٦١.

ومن واجبات الإنسان تجاه الآخرين عدم الإضرار بهم وبالبيئة التي يعيشون فيها، وقد ورد في القرآن الكريم النهي عن الإفساد في الأرض يقول الله عز وجل:﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ سورة الأعراف: ٥٦.

والتغلب على مشكلة التلوث البيئي يتحقق من خلال مراعاة البعد البيئي على المستوى الخاص والعام، فعلى المستوى الخاص لا بد من غرس القيم البيئية في نفوس الأطفال والنشء وتربيتهم على الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة وضرورة المحافظة عليها وحمايتها من التلوث، وحث الجماهير بالوسائل المختلفة على تقليل معدلات استهلاكهم من الماء والكهرباء والوقود والأوراق والمنتجات البلاستيكية والإلكترونيات وغيرها وتقليل حجم المخلفات اليومية التي ينتجونها أو يتخلصون منها.

وعلى المستوى العام ينبغي الاهتمام بالتنمية المستدامة في المشروعات الكبرى والاقتصاد في استهلاك الموارد الطبيعية، والاعتماد على الطاقات المتجددة في توفير الاحتياجات اليومية للسكان.

ومراعاة البعد البيئي والالتزام بالأخلاقيات والتشريعات البيئية كفيل بتحقيق الأهداف التي نصبو إليها في مجال البيئة وهي: حماية البيئة من التلوث، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

...يحتفل في أكتوبر من كل عام بيوم البيئة العربي: العالم العربي يواجه تحدي التغيير المناخي في الوقت الراهن

يحتفل العالم العربي سنوياً في ١٤ أكتوبر بيوم البيئة العربي. وهو اليوم الذي اجتمع فيه وزراء البيئة العرب في العاصمة التونسية عام١٩٨٦، وذلك بعد أن أصدر مجلس جامعة الدول العربية في ١٩٨٦/٩/٢٢ القرار رقم ٤٧٣٨، الذي نص على تأسيس مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة، بهدف تنمية التعاون العربي في مجالات شؤون البيئة وتحديد المشكلات البيئية الرئيسية في الوطن العربي، و أولويات العمل اللازمة لمواجهتها و كذا دراسة العلاقات المتشابكة بين البيئة و التنمية وخاصة ما يتطلب تناولها بعداً إقليمياً.

وتشارك دولة قطر شقيقاتها من الدول العربية كل عام الاحتفال بيوم البيئة العربي، حيث درجت الدول العربية على الاحتفال سنويا بهذه المناسبة تحت شعار مختلف يعنى بإحدى القضايا البيئية التي تهم كل بلد ومواطن عربي. وتعد حماية البيئة وصيانة مواردها الطبيعية، عنصرا أساسيا في الاستراتيجية الوطنية وركيزة من الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ .

وتتبنى وزارة البيئة في قطر العديد من المشاريع والبرامج البيئية التي تهدف إلى حماية وصيانة الموارد الطبيعية ومكافحة جميع أنواع مصادر التلوث وحماية صحة وسلامة المجتمع، ليستمر مردود موارد البيئة سليماً متجدداً للأجيال الحالية والقادمة.

وجرى الاحتفال بيوم البيئة العربي العام الماضي تحت شعار "نحو بيئة آمنة وسليمة "، حيث اخذت وزارة البيئة على عاتقها مسؤولية التوعية البيئية كركن أساسي من أركان المحافظة على البيئة خاصة في ظل الكم الكبير من المشكلات والتهديدات البيئية التي لا تزال تعاني منها أمتنا العربية برغم الإنجاز البيئي الذي تحقق على مختلف المستويات وطنياً وإقليمياً.

وتتنوع التحديات والمشكلات البيئية العربية، بدءاً من التخطيط العمراني غير الملائم في بعض الأحيان، إلى توفير المسكن المناسب وما يتطلبه من خدمات ومرافق المياه والصرف الصحي وتصريف الأمطار والنظافة والتخلص الآمن من النفايات والتوسع الحضري والعمراني بشكل عام بما يؤدي إلى مزيد من الضغط على مصادر الطاقة والمياه فضلا عن غياب عناصر الجمال في كثير من المشاهد سواء في الحضر أو الريف وتلوث الهواء جراء زيادة عدد المركبات وأيضاً ارتفاع نسب الضوضاء والكثير غيرها من المشكلات التي تواجه المواطنين في كافة الدول العربية دون استثناء ولكن بنسب متفاوتة .

ومن أهم المشكلات والتحديات الكبرى التي تواجه العالم العربي، الآثار السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية، حيث شهدت المنطقة العربية زيادة متفاوتة في درجة حرارة الهواء السطحي، تراوحت ما بين ٠,٢ و٢,٠ درجة منذ عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٤.ويتوقع أن ترتفع درجة حرارة الأرض بمعدل ٣ درجات مئوية بحلول عام ٢١٠٠، وأن ترتفع أسطح البحار بين ٠,١٨-٠,٥٨ مترا.

ويتمثل التأثير الأكبر لتغير المناخ على المنطقة العربية بتهديده للأمن الغذائي نتيجة تراجع الموارد المائية وتقلص الإنتاج الزراعي وتدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي. كما تعد قضية الامن المائي من التحديات البيئية التي تواجه العالم العربي ، حيث تتسم المنطقة العربية بندرة الموارد المائية ،وتعتبر واحدة من أكثر المناطق المجهدة مائياً في العالم ،ففي الوقت الذي تمثل فيه المنطقة العربية ، نحو أكثر من ٣ ٪ من سكان العالم و١٠ ٪ من مساحة أراضيه، إلا أنها تمثل فقط ١,٢ بالمائة من إنتاج العالم من موارده المائية المتجددة. كما أن أكثر عشر دول مجهدة مائياً في العالم هي دول عربية، في حين توجد ثماني دول عربية ، يقل فيها نصيب الفرد السنوي من المياه عن ٥٠٠ متر مكعب بجانب مشكلة التصحر المتزايدة التي تؤثر بصورة مباشرة على تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

الاحتفال بالبيئة هذا العام تحت شعار... " لنرفع أصواتنا ضد ارتفاع مستوى البحر"

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أعلنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٩٤/٢٧ المؤرخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٢، يوم ٥ يونيو يوما عالميا للبيئة، حاثة الحكومات والمنظمات الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة على الاضطلاع، في ذلك اليوم من كل سنة، بنشاطات على نطاق عالمي تؤكد فيها من جديد اهتمامها بصيانة البيئة وتحسينها.

ويأخذ الاحتفال بيوم البيئة العالمي أشكالاً شتى، ومنها المواكب الشعبية ومهرجانات الدراجات وإحياء حفلات موسيقية خضراء، ومسابقات لكتابة المقالات وتصميم الملصقات تنظمها المدارس، وغرس الأشجار، والقيام بحملات إعادة التدوير، وحملات التنظيف وغيرها من الأنشطة. وتُنتهز هذه المناسبة السنوية في بلدان كثيرة، لتعزيز الاهتمام والعمل على المستوى السياسي.

وعادة ما يشارك في احتفالات يوم البيئة العالمي القيادات السياسية من رؤساء الدول ورؤساء الوزراء ووزراء البيئة حيث يقومون بتوجيه كلمات تحث على العمل من أجل الحفاظ على كوكب الأرض وتؤكد إيمانهم بقضايا البيئة. وقد تأخذ هذه الاحتفالات أوجه أكثر فاعلية من خلال تأسيس هيئات أو برامج حكومية تعمل في مجالات الإدارة والتخطيط البيئي واقتصاديات البيئة. كما يمثل يوم البيئة فرصة مواتية للحكومات من أجل التصديق على الاتفاقات الدولية الخاصة بالبيئة.

ويُصادف الاحتفال باليوم العالمي للبيئة هذا العام ٢٠١٤ السّنةَ الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنةً لإذكاء الوعي بالاحتياجات الخاصة لهذا اللفيف من الدول، وذلك ضمن إطار المناقشات العالمية الدائرة بشأن كيفية بلوغ مستقبل مستدام للجميع.

يُصادف الاحتفال باليوم العالمي للبيئة هذا العام ٢٠١٤ السّنةَ الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنةً لإذكاء الوعي بالاحتياجات الخاصة لهذا اللفيف من الدول، وذلك ضمن إطار المناقشات العالمية الدائرة بشأن كيفية بلوغ مستقبل مستدام للجميع.إنّ الدول الجزرية الصغيرة، التي تُشكّل معًا موطنًا لأزيد من ٦٣ مليون من البشر، معروفة بأنّها من الوُجهات المفضّلة لدى الزوّار نظرا لما تزخر به من مناظر طبيعية خلاّبة وثقافات حيوية وموسيقى يطرب لها الناس من كل أنحاء العالم. أمّا صغر حجم أراضيها فهو لا يعكس بالضرورة أهميتها كدُول مؤتمنة على ما حباها الله به من كنوز الطبيعة ببَرّها وبحرها. لذلك، فهي تقوم بدور هام في حماية المحيطات، وتفيض في الكثير منها بمواطن للتنوّع البيولوجي، وتأوي بعضًا من أثرى ما يوجد على وجه البسيطة من مستودعات النباتات والحيوانات.

بيد أنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية تُواجه، على الرغم من ثرواتها هذه، تحدّيات كُثر. فالعُزلة تؤثّر في قدرة عدد كبير منها على أن ينخرّط في سلسلة الإمدادات العالمية، وتزيد من تكاليف وارداته، لا سيما من الطاقة، وتحدُّ من قدرته على المنافسة في قطاع السياحة. ولقد أصبح الكثير من هذه الدول يشكو ضعفًا متزايدا حيال تأثيرات تغيّر المناخ وما يحمّله في طياته من العواصف الناسفة ومن المخاطر الكامنة لارتفاع مستوى البحر.

إنّ الدّول الجزرية الصغيرة النامية لم تُسهم سوى بالقليل في ظاهرة تغيّر المناخ. إذْ لا تتعدى إسهاماتها السنوية الإجمالية من انبعاثات غازات الدفيئة نسبة واحد في المائة من مجموع الانبعاثات العالمي. ولكنّ وجودها في الخطوط الأمامية قد دفع بالكثير منها إلى واجهة الأحداث في المفاوضات الجارية من أجل التوصّل، بحلول سنة ٢٠١٥، إلى إبرام اتفاق قانوني عالمي جديد بشأن تغيّر المناخ. وأصبح بعضها رائدًا في مجال التأهّب للكوارث والوقاية منها، أو أنّه يسعى إلى بلوغ الحياد المناخي باستخدام الطاقات المتجدّدة وبانتهاج سبُل أخرى.وهناك فهمٌ مشترك سائدٌ بين الدول الجزرية الصغيرة أنّه لا مناص لنا من وضع كوكبنا على مسار الاستدامة. وهذا يستوجب التعهّد والالتزام من كافة قطاعات المجتمع في كل البلدان. لذلك، وفي اليوم العالمي للبيئة يتوجّه الملايين من الأفراد والمجموعات الأهلية والأعمال التجارية في كل أصقاع العالم إلى المشاركة في مشاريع محلية من قبيل حملات التّنظيف وتنظيم المعارض الفنية والخروج لغراسة الأشجار. وهنا، أهيب بالجميع أن يتدبّروا في هذه السنة ما ابتُليت به الدول الجزرية الصغيرة النامية من محن وأن يستلهموا العبرة مما تبذله من جهود لمواجهة تغيّر المناخ وتعزيز قدرتها على التكيّف والعمل من أجل بلوغ مستقبل قابل للاستمرار. لنرفع أصواتنا إذاً ونمنع ارتفاع مستوى البحر. كوكب الأرض جزيرتنا المشتركة فتعالوا نجمع قِوانا ونوفّر له المنعة والحماية.

الحماية البيئية في قطر: قضايا الإستدامة العامة

مجلس قطر للمباني الخضراء
QATAR GREEN BUILDING COUNCIL

QGBC المائدة المستديرة حول المياه

شهدت قطر نموًا اقتصاديًا ضخمًا في خلال العقد الماضي تاركةً البلاد تواجه تحديات بيئيّة ومخاوف متزايدة من الإستدامة. ولدى إدراك هذه التّحدّيات المقلقة، تمثل رؤية قطر الوطنيّة لعام ٢٠٣٠ "رؤية بيئيّة بديلة تضع مبدأ الحفاظ على البيئة من أجل مستقبل الأجيال الصّاعدة في قطر على قائمة أولوياتها". ويكمن هدف قطر الكلي بإنشاء توازن بين الحاجات التنموية والحفاظ على الطبيعة البيئية، سواءً على الأرض أو في البحر أو في الهواء. ولتحقيق هذا الهدف، تكون العمليّة الأساسيّة في ضمان أن عدد سكان البلاد مدركون لمساهمات الفرد في خلق الإستمرارية في قطر.

وكانت دولة قطر قد وضعت جزءًا كبيرًا ومسؤوليات رؤية قطر الوطنيّة لعام ٢٠٣٠ قيد التّنفيذ من خلال تأسيس منظّمات ومؤسّسات ومنظّمات غير حكوميّة ذات صلة. ويعدّ مجلس قطر للمباني الخضراء، عضو مؤسسة قطر للتربية، والعلوم، وتنمية المجتمع، أحد أبرز المؤسسات في البلاد. فضلاً عن أن مفتاح المبادرة الأخر في مؤسسة قطر هو شركة مشيرب العقاريّة والتي تقضي بوضع مخطّط لتجديد المجتمع الحضري المستدام.

ومن المخاوف البيئية الضاغطة هي ندرة المياه، والزيادة غير المسبوقة في إنتاج النّفايات المنزليّة الصّناعية، والإستخدام المفرط في مصادر الطّاقة لأهداف خاصّة وصناعيّة، وإنبعاث غازات الدّفيئة النّاتجة عن الأبنية الحاليّة. لذا لا بد من مواجهة هذه المخاوف بشكلٍ سريع لضمان مجتمع مستدام للأجيال الصّاعدة.

QGBC المنازل السلبية الخارج

تحدّيات المياه

تصنّف قطر من الدّول ذات أدنى معدّلات في هطول الأمطار، بمعدّل يصل تقريبًا إلى ٨٠ مليمتر من الأمطار سنويًا. وتعتمد المياه في قطر على ثلاث مصادر رئيسيّة: تحلية مياه البحر، والمياه الجوفية المستخرجة، والمياه المكرّرة. وتواجه هذه المصادر ضغطًا قويًا نتيجة زيادة عدد السّكان، والإزدهار الهائل في قطاع البناء والتّشييد، والإهمال الفردي في تفادي هدر المياه.

علاوة على ذلك، تساهم عوامل أساسيّة أخرى في مشاكل المياه ومعدّلات الصّرف المرتفعة في قطر وهي نمط الحياة ومناخ البلاد القاسي. واستنادًا إلى معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، تأزم هذا الوضع نتيجة معدلات الصرف العالية. وتصنّف قطر بأنها من ضمن الدّول الأكثر استهلاكًا للمياه بمعدّل صرف يومي يصل إلى ٥٠٠ لترًا مقارنةً مع المملكة المتّحدة بمعدّل ١٥٠ لترًا، مقابل ١٦٤ لترًا في فرنسا و٢٩٠ لترًا في أستراليا. كذلك، تستهلك الدّول في المنطقة معدّلاً كبيرًا من المياه على غرار الإمارات العربيّة المتّحدة المجاورة لقطر إذ يبلغ معدل استهلاكها ٥٥٠ لترًا فيما يبلغ المعدّل العالمي ٢٥٠ لترًا.

وتتعاون مجموعة مؤسّسات ومنظّمات في قطر من أجل التوصّل إلى حلول عمليّة طويلة الأمد. على حدّ المثال، أنشأ مجلس قطر للمباني الخضراء شركة مصلحة المياه المكوّنة من خبراء، وناشطين، وصانعي السياسات عبر قطاعات مختلفة في الإقتصاد. وتهدف الشّركة إلى رفع معدّل الوعي حول مشاكل المياه وطرح حلول من خلال تنظيم مناسبات وحملات على مواقع التّواصل الإجتماعي ووسائل الإعلام.

يذكر أنه في العام ٢٠١٠، أطلقت شركة كونوكو فيليبس (**ConocoPhillips**) مركز استدامة المياه الدّوليّة لدراسة التّقنيات المتعلّقة بالمياه المنتجة وتحلية مياه البحر. ويركّز البحث الّذي أجراه المركز على التّوصيات العمليّة لخفض معدّل استهلاك المياه العذبة وتخفيف الأثر البيئي جرّاء تفريغ الصّرف الصّحي من عمليات استخراج النّفط والغاز.

QGBC المنازل السلبية المشروع - عرض خارجي

QGBC المنازل السلبية الخارجية مشاهدة ٢

تحديات النّفايات

إرتفعت نسبة النّفايات في قطر بشكل بارز في السّنوات الماضية وفرضت تحدٍ على قطاع إدارة النّفايات في البلاد. ويعني الإزدهار الاقتصادي والصّناعي، والتّمدّن، وارتفاع عدد السّكان، ونفس منشآت التّدوير، بأن المقيمين والشّركات ينتجون حاليًا ٢,٥ مليون طن من النفايات سنويًا.

تبذل الحكومة والمنظمات الأخرى المعنيّة جهودًا لتقليص إنتاج النّفايات ومعالجتها. وفقًا لتقرير نشرته "جولف نيوز"، إن أحد الجهود في إدارة قطاع النّفايات الصّلبة هي إنشاء مركز إدارة النّفايات المنزليّة الصّلبة. وقد صمّمت هذه المنشأة، لتحقيق الحدّ الأقصى من استرداد الموارد والطاقة من النفايات، تثبيت تقنيات دولة الفنون للفرز، وإعادة التّصنيع، والتّدوير الصّناعي والعضوي، وتقنيات توليد الطّاقة من النّفايات، والتّسبيخ. وستعالج هذه المنشأة ١٥٥٠ طنًا من النّفايات يوميًا ويتوقّع أن تولّد طاقة كافية للحاجات المنزليّة وتزوّد فائض يصل إلى ٣٤,٤ ميغاوات على المستوى الوطني.

وقد أسّس مجلس قطر للمباني الخضراء شركة مصلحة النّفايات الصّلبة في العام ٢٠١٠ من أجل رفع معدّل الوعي بشأن النّفايات الصّلبة في البيئة القطريّة المبنيّة. وتهدف الشّركة إلى مساعدة المنظّمات والأفراد للتخلص من إنتاج النّفايات الصّلبة ومعالجة مسألة النّفايات التي لا يمكن تجنبها بطريقة واعية بيئيًا.

تحدّيات الطّاقة

في محاولة للانتقال من الاقتصاد القائم على الكربون إلى اقتصاد قائم على المعرفة، منحت قطر الأولوية لاستخدام الطّاقة المتجددة كمبدأ أساسي في استراتيجية البحوث الوطنية. ويعتمد الاقتصاد القطري في الوقت الحاضر، على الطاقة المولدة من النفط والغاز الطبيعي. وقد صرّحت صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر، رئيسة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وإنماء المجتمع في المؤتمر السنوي للبحوث في العام ٢٠١٣ بأن قطر تسعى إلى زيادة إنتاج الطاقة الشمسية إلى واحد جيغاواط بحلول العام ٢٠٢٠.

وقد جمّعت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وإنماء المجتمع، وشركة قطر لتقنيات الطّاقة الشمسية، وشركة كهرماء، والمؤسّسات الأخرى قواها في مناسبات مختلفة لنشر ثقافة استخدام الطّاقة الشّمسيّة، وبالتالي تساهم في تخفيف نسبة استهلاك النفط والغاز الطّبيعي سنويًا.

وإتّخذ مجلس قطر للمباني الخضراء مشروعًا مميّزًا في قطر وهو مشروع دراسة باسيف هاوس البيئية في سعي لزيادة نسبة الوعي حيال فوائد الطّاقة الشّمسيّة؛ المشروع عبارة عن مبنى ذي طاقة منخفضة للغاية، مستخلص من فكرة مبنى معزول مغلّف ذي بناء محكم يتطلب القليل من الطّاقة للتبريد، ممّا يقلّل من آثاره البيئية، فضلاً عن أن الطّاقة المولّدة والمستخدمة في المشروع تعتمد بشكل كامل على الألواح الشمسية المثبتة في الفيلا.

رئيس مركز الدوحة لحرية الاعلام للصحيفة:

العلمي: المركز سينسق مع حقوق الانسان لوضع الاليات الكفيلة بحماية الصحفيين

الدكتور عبد الجليل العلمي

DOHA CENTER FOR MEDIA FREEDOM
مركز الدوحة لحريـة الاعلام

أكد رئيس اللجنة التنفيذية لمركز الدوحة لحرية الإعلام الدكتور عبد الجليل العلمي، حرص المركز على التنسيق مع جميع الشركاء وبالأخص اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، الى جانب التنسيق مع البعثتين القطريتين في كل من جنيف ونيويورك لاستثمار القنوات الدولية في وضع الآليات الكفيلة بحماية الصحفيين.

وقال العلمي في مقابلة مع مجلة الصحيفة، ان المركز يسعى لتفعيل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في نوفمبر من العام الماضي لحماية الصحافيين، وتجريم استهدافهم ضمن سياسة منع الإفلات من العقاب ومن هذا المنطلق، فنحن في المركز بصدد التشاور مع جميع الشركاء لوضع الآليات المناسبة التي نرى أنها تحقق الغاية من هذا القرار، وتفعيله ومتابعة الانتهاكات بحق حرية الاعلام، وبرأينا فهذا عمل كبير، وليس ردة فعل ويحتاج الى تنسيق ومتابعة حثيثين.

وكشف العلمي في معرض رده على أسئلة الصحيفة عن جهودا مشتركة تبذل بين مركز الدوحة ومركز غزة والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لتحصيل التوكيلات من أسر الصحفيين الشهداء، اللذين سقطوا في الحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة ومن ثم العمل على جلب المجرمين إلى العدالة ومنع إفلاتهم من العقاب، ومنع تكرار مثل تلك الممارسات.

وفيما يلي المقابلة:

ما هي طبيعة التحرك القانوني الذي سيقوم به المركز ضد استهداف الصحفيين في قطاع غزة، وهل سترفعون دعاوى قضائية ضد الاحتلال الإسرائيلي؟

● لا بد أولا ، التذكير بالأهمية المتزايدة التي أضحى يحظى بها الاعلام على الصعيد الكوني فقد اعتبر رافعة لتحقيق أجندة التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥، فكان طبيعيا ان يسعى المجتمع الدولي بكافة مكوناته الى العمل على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر من العام الماضي لحماية الصحافيين، وتجريم استهدافهم ضمن سياسة منع الإفلات من العقاب. كما ان الحراك الذي هم الوطن العربي منذ بداية العقد الثاني من هذه الألفية، أكد على اهمية الاعلام بشتى مكوناته وبخاصة التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام وتوجيهه نحو التغيير والبناء.

وفي هذا السياق، تتموضع رسالة ورؤية مركز الدوحة لحرية الاعلام كمؤسسة خاصة ذات نفع عام، معنية بالدرجة الاولى بالدفاع عن حرية الاعلام، الشيء الذي اقتضى القيام بمراجعة لهيكلها التنظيمي في ديسمبر ٢٠١٣، باستحداث إدارة الرصد والمناصرة التي أوكلت اليها مسؤولية بلورة اهداف المركز.

ولان الرهانات والاستحقاقات التي تواجه تحقيق مطلب حرية الاعلام كبيرة ومعقدة ، فان مركز الدوحة لحرية الاعلام على وعي وإدراك تامين، بان الوفاء بالتزاماته لن تتحقق من خلال ردود الفعل ولا المبادرات المجتزأة وانما عبر الانخراط في جهد دولي يقوم على بناء شراكات وطنية إقليمية ودولية، غايتها تكامل الجهود وترشيدها والاستفادة من الخبرات.

وكجواب على السؤال المطروح المتعلق بجهود متابعة الاحتلال الاسرائيلي على الجرائم التي اقترفها في قطاع غزة، علمنا مؤخرا أن الجمعية العامة للامم المتحدة اعتمدت قرارا يتعلق بحماية الصحفيين، وهذا تطور مهم يفتح أبواب عمل كبير وجبار، من خلال اقتراح آليات عمل لتفعيل هذا القرار، وفق رؤية تضع حدا لمثل هذه الانتهاكات.

ومن هذا المنطلق، فنحن في المركز بصدد التشاور مع جميع الشركاء لوضع الآليات المناسبة التي نرى أنها تحقق الغاية من هذا القرار، وتفعيله ومتابعة الانتهاكات بحق حرية الاعلام، وبرأينا فهذا عمل كبير، وليس ردة فعل ويحتاج الى تنسيق ومتابعة حثيثين.

كما نشدد في مركز الدوحة على أهمية التنسيق مع الشركاء في داخل قطر وخارجها، ونرى ان اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في صدارة المؤسسات التي

يحرص المركز على العمل معها، الى جانب التنسيق مع البعثتين القطريتين في كل من جنيف ونيويورك لاستثمار القنوات الدولية في وضع الآليات الكفيلة بحماية الصحفيين.

مبادرة المركز

ماذا عن المبادرة التي أعلن عنها مركز الدوحة، وطبيعة آليات التفعيل المقترحة؟

أود التنويه بداية ،بالوقفة التضامنية التي نظمناها مؤخرا في الحي الثقافي "كتارا" من أجل الصحفيين في غزة في إطار المبادرة التي اعلن عنها مركز الدوحة، والتي تم خلالها التشديد على أهمية حشد الجهود المحلية والدولية من أجل ملاحقة الجناة ومنع إفلاتهم من العقاب، بعد ما ارتكبوه من جرائم بحق الصحفيين في قطاع غزة، حيث إن هناك جهودا مشتركة تبذل بين مركز الدوحة ومركز غزة والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لتحصيل التوكيلات من أسر الصحفيين الشهداء، ومن ثم العمل على جلب المجرمين إلى العدالة ومنع إفلاتهم من العقاب، ومنع تكرار مثل تلك الممارسات،وللحديث عن مبادرة المركز فهي تقوم على مسارين متكاملين، الأول بلورة الية لتفعيل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق التشاور مع كافة المنظمات والمؤسسات ذات الصلة بحرية الاعلام وتجريم مستهدفي الصحافيين وعدم تمكينهم من الإفلات من العقاب، وهذا العمل يحتاج الى جهد دؤوب على المدى القصير والمتوسط. أما المسار الثاني، فهو الاستجابة الفورية للوضع الإعلامي في مناطق الأزمات، خاصة في غزة والضفة وسوريا والعراق، حيث إن المركز له مقاربة شمولية وليست انتقائية. فالمبادرة الدولية العاجلة التي تبناها المركز، تهدف لكشف وتوثيق ومتابعة الانتهاكات والجرائم الخطيرة بحق الصحفيين، وتضع منظمة الأمم المتحدة، و"اليونسكو" أمام الرأي العام الدولي، للاضطلاع بمسؤولياتهما في حماية الصحافيين في غزة وسائر الأراضي الفلسطينية، وخاصة مع إمعان قوات الإحتلال في تحدي القانون الإنساني الدولي وانتهاك الحق في الحياة ذلك الحق الأسمى الذي يتعين على المؤسسات الأممية كالأمم المتحدة التصدي لحمايته والوقوف ضد منتهكيه والوقوف ضد هذه الإنتهاكات الممنهجة بسبب ممارسة الإعلاميين لحرياتهم الإعلامية وأعمالهم، وهو من الحقوق المكفولة في المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أما عن طبيعة التفعيل، فهي تكمن في جهود وحدة الرصد في المركز والتي تعمل على مستويين، ويتمثل الأول في عملية رصد مؤسسية متكاملة لانتهاكات حرية الإعلام في غزة والرصد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وبالتعاون مع فريق مكتب غزة الذي يقوم بعمل مهني ميداني جاد ومتميز في توثيق الانتهاكات الممنهجة ضد الصحفيين في غزة منذ بداية هذه الحرب الشعواء، ويرصد مؤسسيا بالوثائق والأدلة ما تشهده غزة من وحشية.

والمستوى الثاني يكمن في تدعيم التوثيق الميداني لتلك الجرائم الممنهجة لاستهداف الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة عربية واجنبية عن طريق العمل على تشكيل فريق من شخصيات وكيانات عالمية حقوقية وسياسية وإعلامية لتقصي الحقائق والعمل على إعداد تقرير لتوثيق تلك الإنتهاكات والقيام بكل الوسائل الممكنه لجمع المعلومات وتوثيق الشهادات للضحايا وذويهم والقيام بزيارات ومقابلات ميدانية.

كما يتبنى المركز دعوة كل المؤسسات المعنية بحرية الإعلام والمدافعين عنها في العالم العربي وعلى الصعيد الدولي العمل على تشكيل جبهة عالمية وجهد تكاملي للتصدي لمثل تلك الجرائم والوقوف للدفاع عن حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين الإنسانية، وأولهم حقهم الأسمى في الحياة وفي السلامة الجسدية، وبالطبع مثل تلك التقارير التي تصدر عن شخصيات ومؤسسات ذات حيثية ومصداقية أممية تكون أساسا جيدا لعملية مقاضاة قانونية، حيث يمكن التوجه بها مباشرة لمجلس الأمن لرفعها، وطلب التحرك في ضوء ما اسفرت عنه.

وأيضا من خلال المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومؤسسات أممية أخرى كاليونسكو وخاصة أن اليونسكو كمؤسسة طالما ما طالها من إستهداف لموظفي وكالة الأونروا التابعه في النهاية لمؤسسة أممية وهذا عار كبير حيث طال القتل ما يقارب أحد عشر موظفا للأونروا وحدها وهذا بالفعل يستوجب تحركا قانونيا لملاحقة الجناة قضائيا وعدم إفلاتهم من العقاب وعدم الوقوف عند بيانات الإدانة والشجب.

توثيق الجرائم

قمتم بتوثيق مقتل ١٥ صحفيا في غزة خلال العدوان الاسرائيلي هل لديكم ادلة على ان استهداف الصحفيين كان متعمدا؟

بالفعل ومن خلال تقارير الرصد المختلفة والتي تصدر عن مختلف المؤسسات المعنية برصد الإنتهاكات ضد الصحفيين سواء داخل غزة أو خارجها ومن خلال رصد ما يصدر عن الوسائل الإعلامية المختلفة وكذلك التقارير التي تصدر عن فريق عمل مكتب غزة ووحدته للرصد، هناك حالة واضحة لممارسات ممنهجة واستهداف ممنهج ضد الصحفيين في غزة وفي الأراضي المحتلة وكذلك استهداف بالقصف للمباني الصحفية والإعلامية وتدميرها ومكاتبها واستهداف طواقم عملها، وكذلك استهداف منازل الصحفيين الفلسطينيين وكل تلك الوقائع ثابته بالدليل القاطع الذي لا يقبل التأويل.

شراكة مع مركز غزة

كيف توصفون علاقة مركز الدوحة لحرية الاعلام بمركز غزة، وما هي المساعدات التي تقدمونها له؟

مكتب غزة هو شريك استراتيجي تربطه بالمركز علاقة شراكة ومركز الدوحة بدعم مكتب غزة كمؤسسة إعلامية فاعلة في منطقة نزاع وهذا في إطار إستراتيجية ورسالة المركز لدعم ومناصرة حرية الإعلام في العالم العربي إنطلاقا من دورها الإقليمي كحاضنة لقضايا الوطن العربي وافراد المجال العربي بالأولوية، وإسهاما في تعميق الحوار داخل المنظومة الإعلامية العربية.

المشهد الاعلامي

كيف تعلقون على المشهد الإعلامي في العالم العربي خاصة ان قتل الصحفيين خلال أدائهم لمهامهم الصحفية اصبح خبرا معتادا؟

تفاعلا مع القضايا التي تهم حرية الإعلام إقليميا وعالميا فان المركز يرمي لبناء شبكة إقليمية وعالمية للدفاع عن حرية الإعلام خاصة مع تزايد الحاجة لمثل تلك الجهود التشابكية لمواجهة ما يهدد حرية الإعلام مع ما تشهدة المنطقة من مراحل إنتقالية تؤثر سلبا على حرية الإعلام، حيث أن المناخ أصبح أكثر إلحاحا للبحث عن سبل حقيقة وقوية وتبني حماية قانونية ومؤسسية لحرية الإعلام تواكبا مع ما يتهددها من معوقات تتمثل في إنتهاكات وممارسات الأنظمة الشمولية التي تقف حائلا دون حرية الإعلام وحق الشعوب في المعرفة وتلقي الأخبار ولكن بالفعل مع تفاقم الإنتهاكات ضد حرية الإعلام، ولكن تلك المراحل الانتقالية تظهر بشدة أهمية ودور الإعلام الحر في بناء مجتمعي إيجابي له من الوعي والقدرة على المشاركة في بناء وتنمية هذه المجتمعات وهذا هو دور الأعلام الهادف المهني الذي يحاول المركز العمل على بنائه والإرتقاء به من خلال تقديم البرامج المتخصصة والمعنية بالمعايير العالمية لجودة الإعلام.

هل لديكم احصائيات عن عدد الصحفيين اللذين قتلوا خلال النصف الأول من العام الجاري في الدول العربية؟

تقرير الرصد لدى مركز الدوحة ينجز سنويا في نهاية كل عام، ويتم فيه احصاء الانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها الصحفيون في المنطقة العربية خاصة، لكن بشكل عام يمكن القول أن هناك انتهاكات جسيمة تفاقمت بحق الصحفيين منذ بداية هذه السنة، وهذا أمر مقلق للغاية بالنسبة لنا، ووحدة الرصد في المركز تتابع الانتهاكات المختلفة لحرية الاعلام، وستعرض تقريرها مع نهاية السنة.

جهود المركز

هل يمكن ان تقدموا لنا ملخصا عن الجهود التي يقوم بها المركز خدمة لحرية الصحافة والدفاع عن الصحفيين والأهداف التي حددها؟

يهدف مركز الدوحة لحرية الإعلام وعبر رسالته وسياسته ومنهجيته التي تجمع الرصد و المناصرة والدفاع عن حرية الإعلام عبر انخراطه في الجهد الكوني الفاعل المبذول للذود عن حرية الصحافة ومهنيها، وذلك عبر سياسة مؤسسية لرصد الإنتهاكات وتوثيقها وتسليط الضوء عليها والتدخل المباشر والسريع لتقديم الدعم الواجب، وذلك من خلال وحدة الدعم الفوري في المركز والتي تتمثل في تقديم الإحتياجات المناسبة لكل حالة تم رصد إنتهاكها كتقديم الدعم الطبي السريع لصحفيين تعرضوا لإنتهاك جسدي، وكذلك المساعدة في تقديم الدعم القانوني لصحفيين تعرضوا للحبس او الملاحقة القضائية لقيامهم بعملهم الصحفي والإعلامي.

ومنذ بداية هذا العام، قدم المركز مساعدة مادية لأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني محمود علي الكومي ، المصور في فضائية الاقصى الذي استهدفت طائرات الاحتلال سيارة تابعة لفضائية الأقصى كان يقودها الشهيد وزميله الصحفي حسام محمد سلامة.

ومساعدة مادية لأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني حسام محمد سلامة (ابو محمد) ، المصور في فضائية الاقصى الذي استهدفت طائرات الاحتلال سيارة تابعة لفضائية الأقصى كان يقودها الشهيد وزميله الصحفي محمود علي الكومي، ومساعداة مادية لأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني محمد كمال بلبل (ابو كمال) ،المصور في فضائية القدس الذي توفى متأثرا من استنشاق مادة الفسفور الابيض التي كانت تطلقها طائرات الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة في الحرب الاولى ومساعدة مادية لأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني رامز نجيب حرب(ابو عبيدة) الإعلامي،الذي استشهد في قصف من طائرات الاحتلال الاسرائيلي للمكاتب الصحفية في برج الشروق وسط غزة.

وايضا مساعدة طبية للمصورالصحفي الحر محمد عثمان وقد أصيب بطلق ناري اثناء تغطيته في غزه، وأخرى لأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني عاهد عفيف زقوت ، الذي توفي اثر غارة شنها الطيران الحربي الاسرائيلي على شقته في البرج الايطالي في حي النصر وسط مدينة غزة، ولأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني سامح محمد العربان الصحفي في فضائية الاقصى ، الذي توفي متأثرا في جراحه التي اصيب بها في مجزرة سوق الشجاعية، ولأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني رامي فتحي ريان مراسل موقع سراج الاخباري ، الذي توفي في مجزرة سوق الشجاعية، ولأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني خالد رياض حمد الذي يعمل في وكالة كونتينيو للأفلام الوثائقية وتوفى خلال تغطيته المجزرة التي ارتكبت بحق اهالي الشجاعية رغم ارتدائه درع الصحافة وشعار الصحافة، وأيضا لأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني بهاء الدين كامل الغريب مدير قسم الاخبار العبرية في تلفزيون فلسطين الرسمي التابع للسلطة الفلسطينية والذي توفي اثر قصف مباشر من طائرة استطلال اسرائيلية استهدفته مع ابنته قرب منزله في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة.

كما وجه المركز مساعدة مادية لأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني عبد الرحمن زياد ابو هين الذي يعمل معد برامج في فضائية الكتاب والذي استهدفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي منزله في القصف المكثف بحي الشجاعية شرقي مدينة غزة، واستشهد ابو هين مع شقيقه اسامة ابو هين (٣٤عام) وعمه المسن حسن ابو هين (٧٠عام)، ولأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني محمد ماجد ظاهر محرر في صحيفة الرسالة الذي جزء من توفي مع افراد عائلته في استهداف منزله في حي الشجاعية، ولأسرة الشهيد الصحفي الفلسطيني علي شحتة أبو عفش مدير البرامج في مركز غزة لحرية الإعلام والذي استشهد بينما كان في مهمة صحفية مهنية ميدانية برفقة عدد من الصحفيين الفلسطينيين والاجانب اثناء قيامهم بتغطية حملة للشرطة الفلسطينية لازالة عدد من الصواريخ والقذائف الاسرائيلية التي لم تنفجر في شمال قطاع غزة.

ومن جانب أخر يهتم المركز أيضا بالإرتقاء بالمستوى المهني للصحفيين ويوفر لهم الدورات المتخصصة والمهنية، ارتقاء بالمهنة بغية الوصول بممارسيها فى الوطن العربى الى المعايير المهنية الدولية وكذلك يتبنى المركز وبصفة خاصة التدريب على سلامة الصحفيين الجسدية والمهنية، وخاصة الصحفيين المعرضين للخطر فى أماكن النزاعات.

كما يبذل المركز جهودا بارزة من خلال وحدة التربية الإعلامية فى مجال نشر التربية الإعلامية ومحو الأمية الثقافية والإعلامية لدى الناشئة وإدماجهم فى التنمية المجتمعية، والتزام المركز بتطوير شراكات استراتيجية عربيا ودوليا لتعزيز ثقافة حرية الاعلام لدى الناشئة من خلال تمكين المدربين من اكتساب الخبرات وتطويرها في مجال التربية الاعلامية حتى تكون عنصر إثراء للمناهج الدراسية تزيد من استجابتها للمتغيرات السريعة التي تسم المجتمعات المعاصرة، مع التأكيد على مواصلة التنسيق مع اليونسكو وغيرها من المنظمات والمؤسسات للمضي قدما بالتربية الاعلامية مفاهيميا وإجرائيا الى أبعد الآفاق.

العلاقة بين حقوق الإنسان و البيئة السليمة

د. أمنة السويدي
مستشارة علاقات دولية واتفاقيات
اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

في ظل الاعتراف المتزايد في الاعوام الاخيرة بالعلاقة المتبادلة بين حقوق الانسان والبيئة السليمة، ظهر حقا جديدا تم الاعتراف به في نطاق فئة حقوق الجيل الثالث المسماة بالحقوق التضامنية والتي تعكس التآزر والتكاتف بين الدول، هذا الحق هو الحق في **"بيئة سليمة"** . ويستمد هذا الحق قيمته من موضوعة ونطاقة وغاياته، فالبيئة تمثل الاطار الطبيعي لجميع المخلوقات بما فيها الانسان، و حقوق الانسان تهتم بكل ما يحيط بالإنسان بما فيها البيئة بمختلف مكوناتها.

ونتيجة لذلك، قرر مجلس حقوق الإنسان، في آذار/مارس ٢٠١٢، إنشاء ولاية بشأن حقوق الإنسان والبيئة، ستضطلع (ضمن مهام أخرى) بدراسة الالتزامات المتعلقة في مجال حقوق الإنسان بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وتعزيز أفضل الممارسات المتعلقة باستخدام حقوق الإنسان في رسم السياسات البيئية .

وعُين **السيد جون نوكس** كأول خبير مستقل، معني بالالتزامات المتعلقة في مجال حقوق الإنسان والتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

ان حماية البيئة بشكل جزءا مهماً من التنمية المستدامة وجزء حيويا من المبدأ المعاصر لحقوق الإنسان، وشرط لا غنى عنه للعديد من حقوق الإنسان، فالضرر الذي يلحق بالبيئة يمكن أن يمس ويضعف جميع حقوق الإنسان، كالحق في الصحة و الحق في مياه نظيفة والحق في الحياة نفسها.

أن ايجاد " بيئة سليمة" مسؤلية مشتركة للمجتمع الدولي وأي خلل يحدث ينعكس أثاره السلبية على الجميع، لذا بادرت كثير من الدول الى العمل على دعم قوانينها وتشريعاتها الوطنية، بالإضافة الى اعتماد العديد من البرامج والخطط اللازمة لحماية البيئة وصيانتها.

وتعتبر الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لا يمكن ان تثمر اذا لم تقترن بجهود على الصعيد الدولي، لذا فقد اقرت العديد من الوثائق والاتفاقات الدولية صراحة بحق الانسان " ببيئة سليمة" ، وفيما يلي سيتم استعراض بعض هذه المواثيق.

ان الاقرار بحق الانسان في الحياة**"غير قابل للانتقاص"** ومنصوص علية في كل من المادة الثالثة للإعلان العالمي لحقوق الانسان، وفي المادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، يجسد الترابط بين حقوق الانسان والبيئة السليمة.

فالاستغلال غير المتجدد للموارد الطبيعية، والاثار البيئية الضارة والناتجة عن الانشطة البشرية تؤدي بطريقة حتمية الى تزايد التنوث البيئي والذي بدوره يهدد حياة وصحة ورفاهية وموارد الانسان، ان **"الحق في الحياة"** يتأثر بالكوارث البيئية والتدهور البيئي على المدى الطويل يهدد حياة الانسان، فقد قدر الصليب الاحمر عدد اللاجئين من الكوارث البيئة والذين نزحوا بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤ تجاوز ٢٦٣ مليون شخص نتيجة للكوارث المناخية.

ويعتبر **"الحق في الحصول على المياه النظيفة "** شرط مسبق لحقوق الإنسان كافة. وقد لا يتسنى البلوغ الى حقوق الانسان الأخرى كالحق في مستوى من المعيشة ملائم للصحة والرفاه، فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية. ان الحق في الماء من شأنه أن يحفز الحكومات في البلدان النامية والمانحة على إجراء تغييرات فعالة في السياسات المحلية وسياسات العون وتخصيص الموارد والمنح لمعان هذا الحق.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحصول على كميات كافية من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي حق أساسي من حقوق الإنسان مكفول للجميع. وفي التعليق العام رقم ١٥ للجنة بشأن تنفيذ المادتين ١١ و١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، لاحظت اللجنة أن **"حق الإنسان في الماء لا غنى عنه من أجل حياة تليق بكرامة الإنسان. وهو يمثل متطلبا أساسيا لإعمال حقوق الإنسان الأخرى."** ورغم أن التعليق العام ليس ملزما قانونا للدول الـ ١٤٦ التي صدقت على العهد الدولي، فهو يهدف إلى تعزيز تنفيذ العهد وله بالفعل وزن وتأثير "القانون الملزم".

شدد التعليق أيضا على أن الدول الأطراف في العهد الدولي واجب أن تقوم تدريجيا بإعمال الحق في الماء الذي يكفل لكل فرد الماء الكافي، والزهيد التكلفة، والذي يسهل الحصول عليه فعليا، والمأمون والمقبول للأغراض الشخصية والمنزلية. وينبغي لإعمال هذا الحق أن يكون قابلا للتنفيذ وعمليا، وفقا لما جاء في النص، بالنظر إلى أن جميع الدول تمارس السيطرة على نطاق واسع من الموارد، بما فيها الماء، والتكنولوجيا، والموارد المالية، والمساعدة الدولية، على غرار جميع الحقوق الأخرى في العهد.

يرتبط **"الحق في الحصول على المياه النظيفة "** عادة **"بالحق بالغذاء "** والذي هو بدورة يرتبط بشكل بالبيئة، والمشاكل المرتبطة بالغذاء يمكن ان تولد ضغوط إضافية على البيئة، ان التقلبات المناخية أثرت بلا شك على النمو المتوقع للغذاء والمياه والإنتاج الزراعي، فقد توقعت تقارير دولية أن يترك التغير المناخي آثاره على المقدرات الطبيعية للدول، وقد تؤدي فضايا البيئة من الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض والفيضانات والسيول والجفاف إلى سلسلة من الأزمات في انتاج الغذاء.

الغذاء، كحق من حقوق الإنسان، ثابت في الكثير من المعاهدات الدولية والصكوك الأخرى، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) ،والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) واتفاقية

حقوق الطفل (١٩٨٩). وهكذا، يكون لمنهج تحقيق الأمن الغذائي القائم على الحقوق بُعد قانوني آخر، بمعنى أن الحكومات تكون ملزمة قانوناً بأن تعمل بالتدريج على تمكين جميع الأفراد الذين يقيمون داخل أراضيها من أن يتحرروا من الجوع، وليس هذا فحسب بل أن يكون بوسعهم إنتاج أو شراء الغذاء الذي يكفيهم لأن يحيوا حياة نشطة وصحية، بالشكل الذي يحفظ لهم كرامتهم الإنسانية .ويتطلب تحقيق هذا الحق" توافر الغذاء بالكمية والنوعية الكافية لإشباع احتياجات الأفراد الغذائية، وأن يكون خالياً من المواد الضارة ومقبولاً في البيئة الثقافية القائمة؛ وأن تكون طرق الحصول عليه قابلة للاستدامة وألا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى.

يعتبر التمتع بحقوق الانسان الاخرى ، مثل **"الحق بالصحة"**، والذي يرتبط ارتباط وثيق بالبيئة السليمة، فالأخطار البيئية تقف وراء ربع إجمالي عبء المرض في جميع أنحاء العالم، ووراء أكثر من ثلث عبء المرض الذي يصيب الأطفال. وفي مقدمتها الإسهال والملاريا ، ومختلف أشكال الإصابات غير المتعمدة، والجدير بالذكر أن عبء المرض أفدح بكثير

في العالم النامي، ولو أنّ العبء الذي يتحمّله الفرد الواحد أكثر ثقلاً في البلدان المتقدمة فيما يخص بعض الأمراض غير السارية المعيّنة، مثل الأمراض القلبية الوعائية ومختلف أنواع السرطان. وتشمل الآثار الصحية الناجمة عن الأخطار البيئية أكثر من ٨٠ ٪من الأمراض وأنواع الإصابات. ويمكن للتدخلات ذات الأهداف المحددة بشكل جيّد الوقاية من كثير من تلك المخاطر البيئية، كما يمكن الحيلولة دون وقوع زهاء ١٣ مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم كل عام من خلال تحسين بيئاتنا".

أقر العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته الثانية عشر ، **"الحق في الصحة"** ان حق الجميع بالتمتع بأعلى مستوى للصحة العقلية والبدنية ، لقد حددت هذه المادة الخطوات التي يجب على الدول اتخاذها للأعمال الكامل لهذا الحق، يجب على الدول عمل كل ما هو ضروري من أجل تخفيض نسبة الوفيات في المواليد والاطفال، وتحسين جميع جوانب البيئة الصحية والوقاية من الامراض المتفشية والمعدية ومعالجتها وحصرها، بالإضافة الى خلق ظروف من شأنها أن تؤمن الخدمات الطبية والعناية الطبية في حالة المرض.

ويعتبر مؤتمر الامم المتحدة الثاني حول **"البيئة والتنمية" والمعروف باسم مؤتمر(قمة الأرض)** والذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، نقطة تحول في السياسات البيئية الدولية وخطوه جادة لإنقاذ كوكب الارض وتأكيد على حق جميع المخلوقات على الارض في حياة سليمة ومثمرة بالانسجام مع الطبيعة، وتعزيز مفهوم تلبية الاحتياجات الاساسية للإنسان حيث ورد النص على: "وجوب إعطاء أولوية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للنظم الإيكولوجية وحمايتها"..

وقد اسفر هذا المؤتمر الى إبرام عدة اتفاقيات مهمة، كاتفاقية تغير المناخ، واتفاقيه التنوع الحيوي، بالإضافة الى الدعوة الى ابرام اتفاقية لمكافحة ظاهرة التصحر وحماية الغابات.

الخاتمة

ان نصوص السابقة تبين بوضوح العلاقة بين حقوق الانسان والبيئة، وان الزام الدول على العمل على أن يتمتع الانسان بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية لهو اعتراف صريح بحق الانسان **" ببيئة سليمة"**

فالتدهور في النظام البيئي يشكل عائقاً كبير أمام تحقيق الاهداف الانمائية للألفية لعام ٢٠١٥ ، وتعزيز حقوق الانسان يؤدي الى زيادة فرص التنمية المستدامة و التي تؤدي في النهاية الى تحسين رفاة الانسان عن طريق الحد من الفقر والجوع ووفيات الاطفال والامهات و ضمان تعليم للجميع والتحكم بالأمراض ومعالجة التفاوت بين الجنسين وضمان الاستدامة.

لقد اصبح الحق في بيئة سليمة "مبدأ هاماً تنص علية الاعلانات والمواثيق والمحاضرات الدولية، كما ان كثير من الدول تخصص جزء كبير من ميزانياتها لتحقيق هذا المبدأ , لذا لابد من تضافر الجهود لضمان تمتع الانسان ببيئة سليمة مستدامة.

البيئة و بالإنسان

احتفل العالم في الأيام الماضية باليوم العالمي للبيئة وكلنا يعلم ان البيئة في المجال الحيوي للحياة الأدمية وغير الأدمية. والمحافظة على البيئة الصحية بلا شك تضمن لنا الحياة المعافاة الأمنة. وكما أبتدت رئيس تحرير المجلة سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إفتتاحية هذا العدد بعنوان (الحق في البيئة يساوي الحق في الحياة) فيجب علينا أن ننظر لمفهوم البيئة الصحية كركن أساسي من حقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس دعا كثير من المراقبين إلى ضرورة سن العقوبات الصارمة وتفعيل آليات إنفاذها محلياً ودولياً ضد كل من يفسد في النظام البيئي على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول.

وبالعودة إلى مفهوم البيئة نجد أنها تمثل لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها فنقول:- البيئة الزرعية، والبيئة الصناعية، والبيئةالصحية، والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية.... ويعنى ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات.

وقد ترجمت كلمة **Ecology** إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التي وضعها العالم الألماني ارنست هيجل **Ernest Haeckel** عام ١٨٦٦ م بعد دمج كلمتين يونانيتين هما **Oikes** ومعناها مسكن، و**Logos** ومعناها علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضاً دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء) والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء.

ويتفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها. فالبيئة بالنسبة للإنسان- "الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية، وكائنات تنبض بالحياة، وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسية.. الخ من علاقات متبادلة بين هذه العناصر. فالحديث عن مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية. وقد قسم بعض الباحثين البيئة إلى قسمين رئيسين هما: البيئة الطبيعية:- وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها: الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس، والماء السطحي، والجوفي والحياة النباتية والحيوانية. والبيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حياة أية جماعة حية **Population** من نبات أو حيوان أو إنسان.

والبيئة المشيدة:- وتتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق وغيرها.

والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيد هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية، أو لنقل كوكب الحياة، وما يؤثر فيها من مكونات الكون الأخرى ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل أنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها بما في ذلك أقر انه من البشر، وقد ورد هذا الفهم الشامل على لسان السيد بوثانت الأمين العام للأمم المتحدة حيث قال "أننا شئنا أم أبينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك.. وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعاً لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة آمنة". وهذا يتطلب من الإنسان وهو العاقل الوحيد بين صور الحياة أن يتعامل مع البيئة بالرفق والحنان، يستثمرها دون إتلاف أو تدمير... ولعل فهم الطبيعة مكونات البيئة والعلاقات المتبادلة فيما بينها يمكن الإنسان أن يوجد ويطور موقعاً أفضل لحياته وحياة أجياله من بعده.

ويطلق العلماء لفظ البيئة على مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها، ويقصد

بالنظام البيئي أية مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية ومواد حية في تفاعلها مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أمثلة النظم البيئية الغابة والنهر والبحيرة والبحر، وواضح من هذا التعريف أنه يأخذ في الاعتبار كل الكائنات الحية التي يتكون منها المجتمع البيئي (البدائيات، والطلائعيات والتوالي النباتية والحيوانية) وكذلك كل عناصر البيئة غير الحية (تركيب التربة، الرياح، طول النهار، الرطوبة، التلوث..الخ) ويأخذ الإنسان – كأحد كائنات النظام البيئي – مكانة خاصة نظراً لتطوره الفكري والنفسي، فهو المسيطر- إلى حد ملموس – على النظام البيئي وعلى حسن تصرفه تتوقف المحافظة على النظام البيئي وعدم استنزافه.

الإنسان ودوره في البيئة

يعتبر الإنسان أهم عامل حيوي في إحداث التغيير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي، فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما توالت الأعوام ازدادت حكماً وسلطاناً في البيئة، وخاصة بعد أن يسر له التقدم العلمي والتكنولوجي مزيداً من فرص إحداث التغير في البيئة وفقاً لازدياد حاجته إلى الغذاء والكساء. وهكذا قطع الإنسان أشجار الغابات وحول أرضها إلى مزارع ومصانع ومساكن، وأفرط في استهلاك المراعي بالرعي المكثف، ولجأ إلى استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات بمختلف أنواعها، وهذه كلها عوامل فعالة في الإخلال بتوازن النظم البيئية، ينعكس أثرها في نهاية المطاف على حياة الإنسان كما يتضح مما يلي:

- الغابات: الغابة نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان، وتشمل الغابات ما يقرب ٢٨٪ من القارات ولذلك إن تدهورها أو إزالتها يحدث انعكاسات خطيرة في النظام البيئي وخصوصاً في التوازن المطلوب بين نسبتي الأكسجين وثاني أكسيد الكربون في الهواء.

- المراعي: يؤدي الاستخدام السيئ للمراعي إلى تدهور النبات الطبيعي، الذي يرافقه تدهور في التربة والمناخ، فإذا تتابع التدهور تعرت التربة وأصبحت عرضة للانجراف، إلى جانب النظم الزراعية والزراعة غير المتوازنة: قام الإنسان بتحويل الغابات الطبيعية إلى أراض زراعية فاستعاض عن النظم البيئية الطبيعية بأجهزة اصطناعية، واستعاض عن السلاسل الغذائية وعن العلاقات المتبادلة بين الكائنات والمواد المميزة للنظم البيئية بنمط آخر من العلاقات بين المحصول المزروع والبيئة المحيطة به، فاستخدم الأسمدة والمبيدات الحشرية للوصول إلى هذا الهدف، وأكبر خطأ ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض زراعياً هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة الموجودة بين العوامل البيئية النباتات بعوامل اصطناعية مبسطة، فعارض بذلك القوانين المنظمة للطبيعة، وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وسريعة العطب.

الإنسان في مواجهة التحديات البيئية

الإنسان أحد الكائنات الحية التي تعيش على الأرض، وهو يحتاج إلى أكسجين لتنفسه للقيام بعملياته الحيوية، وكما يحتاج إلى مورد مستمر من الطاقة التي يستخلصها من غذائه العضوي الذي لا يستطيع الحصول عليه إلا من كائنات حية أخرى نباتية وحيوانية.

ويحتاج أيضاً إلى الماء الصالح للشرب لجزء هام يمكنه من الاستمرار في الحياة، وتعتمد استمرارية حياته بصورة واضحة على إيجاد حلول عاجلة للعديد من المشكلات البيئية الرئيسية

التي من أبرزها مشكلات ثلاث يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أولاً: كيفية الوصول إلى مصادر كافية للغذاء لتوفير الطاقة لأعداده المتزايدة.

- ثانياً: كيفية التخلص من حجم فضلاته المتزايدة وتحسين الوسائل التي يجب التوصل إليها للتخلص من نفاياته المتعددة، وخاصة النفايات غير القابلة للتحلل.

- وثالثاً: كيفية التوصل إلى المعدل المناسب للنمو السكاني، حتى يكون هناك توازن بين عدد السكان والوسط البيئي.

ومن الثابت أن مصير الإنسان، مرتبط بالتوازنات البيولوجية وبالسلاسل الغذائية التي تحتويها النظم البيئية، وأن أي إخلال بهذه التوازنات والسلاسل ينعكس مباشرة على حياة الإنسان ولهذا فإن نفع الإنسان يكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي يؤمن له حياة أفضل، ونذكر فيما يلي وسائل تحقيق ذلك:

- الإدارة الجيدة للغابات: لكي تبقى الغابات على إنتاجيتها ومميزاتها. والإدارة الجيدة للمراعي: من الضروري المحافظة على المراعي الطبيعية ومنع تدهورها وبذلك يوضع نظام صالح لاستعمالاتها. والإدارة الجيدة للأراضي الزراعية: تستهدف الإدارة الحكيمة للأراضي الزراعية الحصول على أفضل عائد كما ونوعاً مع المحافظة على خصوبة التربة وعلى التوازنات البيولوجية الضرورية لسلامة النظم الزراعية. ومما تقدم يتبين أن هناك علاقة اعتمادية داخلية بين الإنسان وبيئته فهو يتأثر ويؤثر عليها وعليه يبدو جلياً أن مصلحة الإنسان الفرد أو المجموعة تكمن في تواجده ضمن بيئة سليمة لكي يستمر في حياة صحية سليمة.

إعادة التدوير

١٠٠مليون وفاة بحلول عام ٢٠٣٠ إذا فشل العالم بالتصدي للتغيير المناخي

حذر تقرير دولي ، من أن أكثر من ١٠٠ مليون شخص سيموتون وأن النمو الاقتصادي العالمي سينخفض بنسبة ٣,٢٪من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠ إذا فشل العالم في التصدي للتغير المناخي.

وقال التقرير الذي أجرته منظمة دارا المعنية بتحسين جودة وفعالية المساعدات المقدمة للمتضررين من الصراعات والكوارث والتغير المناخي بتكليف من حكومات ٢٠ دولة- ونشرته وكالة رويترز ، إنه مع ارتفاع متوسط درجات الحرارة في العالم بسبب الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري ستهدد الآثار على كوكب الأرض ومنها ذوبان طبقات الجليد وشدة الطقس والجفاف ومستويات مياه البحار المرتفعة السكان وسبل العيش.

وقدر التقرير أن خمسة ملايين حالة وفاة تحدث سنويا نتيجة تلوث الهواء والجوع والأمراض جراء تغير المناخ والاستخدام الكثيف للكربون وأن الحصيلة ربما ترتفع إلى ستة ملايين سنويا بحلول ٢٠٣٠ إذا استمرت الأنماط الحالية لاستخدام الوقود الأحفوري.

وأوضح التقرير الذي قدر الآثار البشرية والاقتصادية للتغير المناخي على ١٨٤ دولة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٣٠ إن أكثر من ٩٠٪ من حالات الوفاة ستحدث في بلدان نامية، وأجريت الدراسة بتكليف من منتدى الدول المعرضة للخطر بسبب التغير المناخي والذي يضم عشرين دولة نامية.

وقال التقرير "من المقدر أن تودي أزمة مجمعة للمناخ والكربون بحياة ١٠٠ مليون شخص من الآن وحتى نهاية العقد القادم". وأضاف أن تأثيرات التغير المناخي خفضت الناتج العالمي بنسبة ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو حوالي ١,٢ تريليون دولار سنويا وان الخسائر قد تزيد إلى ٣,٢٪ من الناتج العالمي بحلول ٢٠٣٠ إذا سمح لدرجات الحرارة العالمية بان ترتفع بما يتجاوز ١٠٪ قبل عام ٢١٠٠.

وقدر التقرير أن تكلفة تحرك العالم إلي اقتصاد منخفض الكربون بحوالي ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الحالي.

وصرح نيكولاس سترن الخبير الاقتصادي البريطاني في وقت سابق هذا العام إن هناك حاجة إلى استثمارات تعادل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي للحد من التغير المناخي أو منعه أو التكيف معه.

وقال تقريره عن اقتصاديات التغير المناخي في ٢٠٠٦ إن زيادة في درجات الحرارة من درجتين إلى ثلاث مئوية في المتوسط في الخمسين عاما القادمة قد يقلص نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي بنسبة تصل إلى ٢٠٪.

وارتفعت درجات الحرارة بالفعل بحوالي ٠,٨ درجة مئوية عما كان قبل عصر الصناعة.

ووافقت ٢٠٠ دولة تقريبا في ٢٠١٠ على الحد من زيادة متوسط درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين لتجنب آثار خطيرة جراء تغير المناخ.

لكن علماء في المناخ حذروا من أن فرصة الحد من الزيادة دون درجتين مئويتين آخذة من التضاؤل مع زيادة الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري جراء حرق الوقود الأحفوري. وقالت دارا إن البلدان الأكثر فقرا في العالم هي الأكثر عرضة للخطر لأنها تواجه مخاطر متزايدة تتمثل في الجفاف ونقص المياه والمحاصيل والفقر والأمراض. وقالت المنظمة إن هذه الدول قد تشهد انخفاضا بنسبة ١٪ في المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٣٠ بسبب التغير المناخي.

وقالت الشيخة حسينة رئيسة وزراء بنجلادش ردا على التقرير "ترتبط زيادة قدرها درجة مئوية واحدة في درجات الحرارة بخسارة في الإنتاجية بنسبة ١٠٪ في الزراعة. بالنسبة لنا هذا يعني فقدان حوالي أربعة ملايين طن من حبوب الغذاء أو ما يعادل نحو ٢,٥ مليار دولار. يمثل هذا حوالي ٢٪ من ناتجنا المحلي الإجمالي. وبإضافة الأضرار في الممتلكات والخسائر الأخرى نحن نواجه خسارة إجمالية تبلغ حوالي ٣٪ إلى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي".

ولن تسلم حتى الاقتصادات الأكبر والأسرع نموا من تأثيرات التغير المناخي فقد تشهد الولايات المتحدة والصين انخفاضا بنسبة ٢,١٪ في الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٣٠ بينما قد تعاني الهند تراجعا بأكثر من ٥٪.

٩ التنمية البيئية أحد ركائز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ :

قطر: سعي للتوازن بين الحاجات التنموية وحماية الموارد البيئية

تشكل التنمية البيئية، الى جانب التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية أحد اهم ركائز رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، وتعتبر رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ أن تأمين استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي غير ممكن دون رؤية بيئية شاملة تضع في مقدّم الأولويات الحفاظ على البيئة من أجل أجيال المستقبل في قطر.

وتهدف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إلى توجيه قطر نحو إقامة توازن بين الحاجات التنموية وبين حماية مواردها الطبيعية، براً وبحراً وهواءً. من هذا المنطلق، تركّز الرؤية الوطنية على وضع إطار قانوني ومؤسسات بيئية فاعلة لصون الإرث البيئي لقطر. كذلك تشدد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على أهمية توعية المواطنين الى دورهم في حماية بيئة البلاد، حرصاً على صحة وسلامة أبنائهم، ومن أجل أجيال قطر المستقبلية.

هذه التطلعات المتعلقة باقتصاد قطر ومجتمعها وشعبها وبيئتها، والتي تضمنتها رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تم ترجمتها من خلال استراتيجية وطنية للتنمية تقود عملية إعدادها الأمانة العامة للتخطيط التنموي ويتشارك في وضعها القطاعان الخاص والعام والمجتمع المدني ومواطنو قطر، وذلك عبر آلية تعاونية، بما يضمن للقطريين مستقبلاً مشرقاً.

وتؤكد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ على الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة،والمحافظة على البيئة وحمايتها بما في ذلك الهواء والأرض والمياه والتنوع البيولوجي، ويتم ذلك عن طريق:

- شعب واع بيئيا يثمن الحفاظ على الموروث البيئي في قطر وفي الدول المجاورة.
- نظام تشريعي مرن وشامل يهدف إلى حماية جميع مكونات البيئة ويستجيب للمستجدات.
- بناء مؤسسات بيئية فعالة ومتطورة تقوي الاحساس العام بأهمية سلامة البيئة وتستخدم أحدث التقنيات للحفاظ عليها. وهذه المؤسسات تقوم بتنظيم برامج توعيه بيئية ووضع خطط لحماية البيئة وإجراء البحوث المتعلقة بذلك.
- دعم الجهود الدولية للتخفيض من الآثار الضارة للتغير المناخي.
- وضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني.
- تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول المحيطة بالخليج العربي لتبني معايير وقائية تخفف من الآثار السلبية على بيئة المنطقة من التلوث الناجم عن النشاطات الاقتصادية فيها.
- القيام بدور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ، لا سيما على بلدان منطقة الخليج.
- دعم الجهود الدولية للتخفيض من الآثار الضارة للتغير المناخي

رؤية قطر الوطنية
Qatar National Vision

Environmental Development

حقوق الإنسان بالعراق: ٣٠ ٪ مستوى خط الفقر بسبب النزوح

الفقر في العراق

أشارت وزارة التخطيط العراقية، إلى إن "الخطط التي تبنتها الحكومة الاتحادية عبر سياسة التخفيف من الفقر أسهمت بتخفيض نسبة الفقراء في العراق من ٢٣ ٪ إلى ١٩ ٪"، قالت وزارة حقوق الإنسان ان معدلات الفقر زادت بحدود الـ ٣٠ ٪ بعد عملية النزوح التي جرت في الآونة الأخيرة.

ونسب موقع "الغد برس" عن وزير التخطيط علي شكري قوله ان "معدلات الفقر تراجعت بواقع أربعة في المئة خلال الربع الثالث من العام الحالي" موضحا إن "الخطط التي تبنتها الحكومة الاتحادية عبر سياسة التخفيف من الفقر أسهمت بتخفيض نسبة الفقراء في العراق من خلال توفير القروض الصغيرة وتوفير الرعاية الاجتماعية للطبقة غير العاملة منها".

وأشار شكري الى ان "منهاج سياسة التخفيف من الفقر في العراق أسهم بخفض الفقر من ٢٣٪ إلى ١٩٪"، موضحا إن "الطريق لايزال طويلاً للقضاء على الفقر في العراق، ولكن هذه الأرقام مشجعة وتدعو للقيام بالمزيد من اجل إنهاء هذه الظاهرة في بلد مثل العراق يعد في طليعة البلدان الغنية". وأوضح إن "الخطة تضمنت أيضاً إسكان شرائح متعددة من الفقراء خلال أربع سنوات وإذا استمر تطبيق هذا الخطة فسوف تكون النتائج إيجابية جدا في المرحلة المقبلة".

بدوره قال وكيل وزارة حقوق الإنسان كامل أمين، في حديث لـ "المدى"، "كان من المؤمل في نهاية هذا العام إكمال تنفيذ ستراتيجية مكافحة الفقر من قبل الحكومة الاتحادية، فمن خلالها هذه الخطة يفترض أن ينخفض المستوى إلى ستة عشر في المئة"، لافتا الى " وجود مؤشر جديد قلب كل الحسابات فبحسب إحصاءات الوزارة يوجد بحدود المليون ونصف المليون مهجر في العراق جراء الأحداث الأمنية الأخيرة في العراق، فمن المؤكد إن كثير من هؤلاء فقدوا كل مدخراتهم وحاجياتهم وبيوتهم ونهبوا من قبل المجاميع الإرهابية". ونوه بأن "العراق مقبلاً على ارتفاع في معدلات خط الفقر ومن المستحيل أن يبقى في نسبة تسعة عشر في المئة".

ويرى "إن أرادت الدولة العراقية أن تقضي على الفقر عليها أن تهتم بالتعليم وتعد خطة خاصة به من أجل أن يكون لديك مواطن متعلم يستطيع الحصول على شهادة ومن ثم على عمل، وعليك أن تهتم بالقطاع الصحي فسيكون لديك مواطن يتمتع بقدرته على العمل بسبب حالته الصحية الجيدة، فالقضاء على الفقر ليست فقط قضية عمل وان تعطي الدولة راتباً للمواطن وإنما تمكنه وتوفر له فرص عمل جيدة من اجل يعيل نفسه".

نائب رئيس هيئة حقوق الانسان بالسعودية يستقبل مدير مكتب حقوق الانسان بأمانة مجلس التعاون

أمانة مجلس التعاون

استقبل معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين، بمكتبه بمقر الهيئة، مدير مكتب حقوق الإنسان بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مضحي مطيران العازمي.

وجرى خلال الاستقبال الذي عقد أمس الأول بحث سبل التعاون وآفاق العمل المشترك بين المكتب وهيئة حقوق الإنسان. وأشار نائب رئيس الهيئة إلى أهمية القواسم المشتركة التي تربط دول مجلس التعاون والواجب المناط بأبناء دول المجلس التعاون في المحافظة على المكتسبات، واستثمار الروابط الاجتماعية والثقافية والقواسم المشتركة في تحقيق تعاون شامل وفاعل.

ودعا إلى تفعيل دور المكتب بما يسهم في الإرتقاء بعمل حقوق الإنسان في دول الخليج العربي وفي العالم، مبدياً استعداد الهيئة في مساعدة المكتب في كل ما يمكنه من أداء عمله وتحقيق أهدافه.

من جانبه أكد العازمي الدور الفاعل للمملكة العربية السعودية وما تشهده من نقلات نوعية في حقوق الإنسان سواء من خلال الأنظمة التي صدرت أو من خلال البرامج الاجتماعية التي تخدم المواطن والمقيم في المملكة، منوهًا بنجاح الزيارة التي قام بها رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول المجلس للمملكة العربية السعودية وما شاهدوه من إمكانيات وعمل دؤوب من الارتقاء بحقوق الإنسان من قبل هيئة حقوق الإنسان في المملكة.

رئيس حماية حقوق الإنسان بالجزائر نطلب منع كلّ لاجئ إفريقي أو سوري دخولَ الجزائر وطرد كلّ مقيم بطريقة غير شرعية

أكّد رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان فاروق قسنطيني أنّ انتشار المهاجرين الأفارقة والسوريين في الجزائر، سواء بصفة لاجئين أو مهاجرين، بلغ درجة تستدعي التّحذير. وقال في تصريح أدلى به لـ «المحور اليومي الجزائرية»، إنّ المطلوب هو منع كلّ سوري أو مهاجر من جنسيات أفريقية دخول التراب الوطني وطرد جميع الذين يقيمون بطريقة غير شرعية. وأشار إلى أنّ المطلوب هو الصرامة واتّخاذ موقف في الوقت المناسب من أجل إيقاف هجرة هؤلاء نحو الجزائر ومنع تزايد أعدادهم.

مصطفى فاروق قسنطيني، الجزائر

كشف قسنطيني أنّ اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان قدّمت عدّة تقارير إلى رئاسة الجمهورية، في الآونة الأخيرة، تحذّر فيها من تزايد حدّة هجرة السوريين والأفارقة إلى الجزائر، وقال إنّ الجزائر قامت بواجبها من الجانب الإنساني لكن تكاثر أعداد هؤلاء بات يطرح مشكلا على الجزائر التّي هي، اليوم، «غير قادرة على اتّخاذ تدابير فوق طاقتها» . على حدّ تعبيره، مضيفا أنّ للجزائر في الوقت الحالي «أولويات» تستدعي منها مواجهة هذا الزحف من السوريين والأفارقة، الذي وصفه بـ «الظاهرة التّي سلّطت علينا».

السودان: العقوبات الامريكية تتنافى مع حقوق الانسان والعدالة

الفاتح عز الدين

أكد رئيس الهيئة التشريعية السودانية الفاتح عز الدين أن العقوبات الأحادية التي فرضتها الحكومة الأمريكية على السودان أثرت سلبا على الإنسان بحرمانه من الحقوق الأساسية التي كفلها له القانون الدولي مما يتنافى مع العدالة.

جاء ذلك لدى لقائه وفد المجموعة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة إبراهيم عبد الحليم حيث أكد اللقاء على دور المنظمات الوطنية في التصدي للعقوبات الجائرة التي أثرت على معاش المواطن وعطلت المرافق والمكتسبات الوطنية في السكة الحديد و النقل والطيران والصحة والتعليم وغيرها.

ويجيء هذا اللقاء بهدف تنسيق المواقف الرسمية والشعبية والتحضيرات لاجتماعات جنيف لحقوق الإنسان خلال الأيام المقبلة. ووجه الفاتح عز الدين لجنة التشريع والعدل بتقديم القوانين التي تسهم في تنشيط الحراك الإقليمي والدولي منضدة البرلمان وتشمل كل ما أجازه البرلمان من قوانين دولية متعلقة بالاتجار بالبشر ومكافحة الفساد والإرهاب وغيرها من القوانين التي تمكن السودان من لعب دور في محيطه الإقليمي والدولي خاصة قارة إفريقيا التي ظلت مساندة وداعمة للسودان بمواقفها المبدئية والقوية والمناصرة له ضد الاستغلال السياسي للمنظمات والمنابر الدولية.

مجلس حقوق الإنسان يرسل لجنة تقصي حقائق ويدين انتهاكات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

فلافيا بانسيرا - نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان

أعلن مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، نيته إرسال بعثة خاصة للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية والتي اقترفها تنظيم "الدولة الإسلامية – داعش". ولفتت رئيسة المفوضية العليا لحقوق الإنسان فلافيا بانسيري أن ما يجري في العراق يهدد بكارثة انسانية على الأطفال، حيث أنهم أصبحوا اكثر الضحايا تأثراً بهذه الحرب الدائرة.

وطالبت بانسيري المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لحماية كل العراقيين، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية. يشار إلى أن أطفال العراق كانوا ضحية الصراعات على العراق في أكثر من مناسبة، وكانت أبرز المحن التي مرت على العراق إبان الحصار الأمريكي المفروض على العراق بقرار أممي مدعوم أمريكياً وبريطانياً، والذي استمر مابين ١٩٩٠-٢٠٠٣ والتي حرمت العراق من استيراد كل معدات وأدوات الرعاية الصحية بشكل أساسي ما جعل نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة يصل حد نصف مليون طفل خلال خمس سنوات، نتيجة نقص اللقاحات وحليب الأطفال والأدوية بحسب تقرير "اليونسيف". فيما تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يوم الاثنين أول سبتمبر الماضي قرارا يدين بشدة مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة بها بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي. وصدر القرار في جلسة خاصة للمجلس لبحث وضع حقوق الإنسان في العراق وأدان المجلس بأشد العبارات "الأعمال الإرهابية" التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة به.كما أدان القرار كافة أشكال العنف ضد الناس بناء على معتقداتهم الدينية أو العرقية بالإضافة إلى ممارسة العنف ضد النساء والأطفال.وقالت فلافينا بانسيرا نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان خلال وقائع الجلسة الخاصة إن العنف والفوضى تصاعدت في العراق بشكل كبير خلال الشهور الأخيرة حيث استولت الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالي.

منتدى مراكش الدولي لحقوق الإنسان محور لقاء بين السيد إدريس اليزمي وبرلمانيين أرجنتينيين ببوينوس أيرس

السيد إدريس اليزمي - رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أجرى السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، ببوينوس أيرس، لقاء مع أعضاء لجنتي حقوق الإنسان والعلاقات الخارجية بالبرلمان الأرجنتيني ، تركز بالخصوص حول المنتدى الدولي لحقوق الإنسان المقرر تنظيمه بمراكش ما بين ٢٧ و٣٠ نوفمبر القادم. وفي كلمة بالمناسبة، أكد السيد اليزمي ، الذي كان مرفوقا خلال هذا اللقاء بسفير المغرب لدى الأرجنتين السيد فؤاد يزوغ ، على أهمية هذا المنتدى الذي سيشهد مشاركة أزيد من خمسة آلاف من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وستتمحور أشغاله حول مواضيع تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للنهوض بحقوق الإنسان. وشدد على حرص المغرب على نجاح هذا المنتدى وجعله لبنة أساسية في إرساء التعاون جنوب في مجال ترسيخ حقوق الإنسان ، مبرزا في هذا السياق مدى الاهتمام الذي توليه المملكة للنهوض بحقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق القانون. وأعرب عن أمله في أن تكون مشاركة الأرجنتين في المنتدى نشيطة ، معتبرا أن التجربة الأرجنتينية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان شكلت حافزا على قيام تجارب مماثلة في بقاع أخرى من العالم. من جانبه أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب الأرجنتيني ، ريمو دي كارلوتا خلال هذا اللقاء الذي حضره ممثلو عدد من الجمعيات الأرجنتينية المعنية بحقوق الإنسان ،أن منتدى مراكش سيكون مناسبة لتمتين أواصر التعاون بين الهيئات المعنية بحقوق الإنسان بالبلدين، مشيدا بالجهود المبذولة من طرف المغرب في هذا الصدد. أما رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأرجنتيني ، غيرمو كارمونا ، فأشاد بالتقدم الذي حققه المغرب في مجال ترسيخ الديمقراطية وإرساء دولة الحق والقانون ،مبرزا أنه وقف خلال زيارة قام بها للمغرب في دجنبر ٢٠١٢ على مدى التقدم الذي حققته المملكة في هذا المجال. وقال إن المغرب باشر إصلاحاته في هذا المجال" قبل حلول الربيع العربي الذي زعزع العديد من بلدان المنطقة". ومن جهتهم أشاد أعضاء من اللجنتين من مشارب سياسية مختلفة بالإصلاحات التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل دعم حقوق الإنسان وتبويء المغرب المكانة اللائقة به بين الأمم معربين عن عزمهم على العمل من أجل إنجاح المنتدى الدولي المقبل لحقوق الإنسان. وكان موضوع منتدى مراكش لحقوق الإنسان أيضا محور لقاءات أجراها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في وقت سابق من يوم أمس مع كل من السيدة كارولينا بيريز كولمان كاتبة الدولة للسياسة الخارجية بوزارة العلاقات الخارجية الأرجنتينية والسيد لوكاس سيرنا كاتب الدولة للشؤون المؤسساتية بنفس الوزارة والسيد إيريك أمسلير المكلف بالمهمة ذاتها بوزارة الدفاع .

تعيين أول عربي مسلم مفوضاً جديداً لحقوق

زيد بن رعد- المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

عين الأمير الأردني زيد بن رعد في منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خلفاً للمفوضة السابقة نافي بيلاي. وأدى الأمير الأردني اليمين القانونية في نيويورك الخميس أمام أمين عام الأمم المتحدة، بان كي مون، مفوضاً سامياً جديداً لحقوق الإنسان وكان زيد بن رعد تسلم رسمياً الاثنين الماضي مهام منصبه الجديد، بعد أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في ١٨ يوليو الماضي على قرار تعيينه من قبل الأمين العام.

ويعد الأمير زيد، الذي شغل منصب مسؤول الشؤون السياسية في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة، أول عربي مسلم يتولى هذا المنصب.وشغل الأمير كذلك منصب مندوب الأردن لدى الأمم المتحدة وعمل سفيراً للأردن لدى الولايات المتحدة الأميركية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠.

وقال زيد بن رعد: يجب أن يكون واضحاً أن كرامة الإنسان يجب حمايتها دون أي تمييز، والتصدي لجميع أشكال الممارسات التمييزية، وبالطبع وضع حد للإفلات من العقاب بخصوص التجاوزات التي تحدث في العالم".وأضاف: "أعتقد أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تحرز تقدما في عدد من مجالات حقوق الإنسان لكننا نرى أيضا أن هناك تطورات تسبب لنا قلقا، سيتم مناقشة تلك المسائل عندما ألقي أول خطاب لي في مجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى ما يحدث في الشرق الأوسط، بشكل عام والمناطق التي توجد فيها صراعات في أجزاء أخرى من العالم".

أهم إنجازاتنا البيئية إننا تمكنا من
توعية عملاء البنوك بتقليل إستخدامهم
لورق الإيصالات في آلات الصرافة !!

قطر في كتب الجغرافيا
قطر في كتب التاريخ

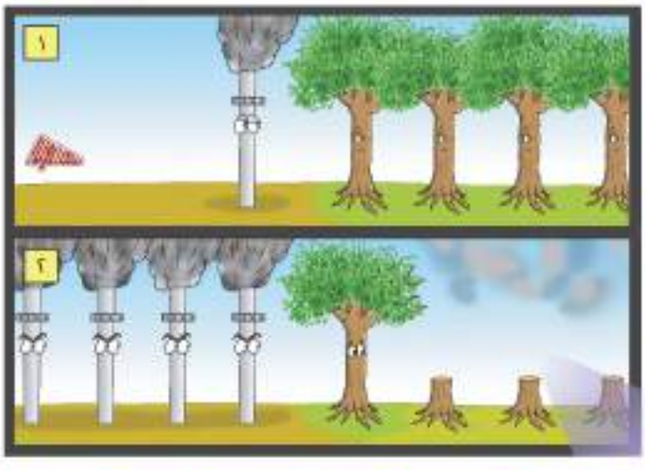
١
٢

أدري إنه
عمل تطوعي بس كم
بتعطوني ؟!!
شاقوله ذي ؟!!

رسالة إلي : اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الدوحة – قطر

التاريخ : / /
رقم الإيصال :

التـــمـــاس

أولاً : معلومات عن مقدم الرسالة:

الاسم ..... الجنسية .....

المهنه ..... مكان العمل .....

رقم البطاقة الشخصية..... تاريخ ومحل الولادة.....

العنوان الحالي ..... رقم هاتف الكفيل .....

رقم الهاتف ..... رقم الجوال .....

ملاحظات أخرى.....

مقدم الرسالة باعتبار :

(أ). ضحية الانتهاك أو الانتهاكات المبينة أدناه ☐

(ب). ممثل معين / وكيل قضائي للضحية (الضحايا) ☐

(ج). أية صفة أخرى ☐

في حالة وضع علامة على الخانة (ج) ينبغي لمقدم الرسالة أن يوضح

١. الصفة التي بها يتصرف بها نيابة عن الضحية (الضحايا) – مثلا العلاقة العائلية أو غيرها من العلاقات الشخصية بالضحية (الضحايا) المزعومة. .....

.....

٢. سبب عدم تمكن الضحية (الضحايا) من تقديم الرسالة بنفسه، ولا يمكن لطرف ثالث لا صلة له بالضحية (الضحايا) أن يقدم رسالة نيابة عنه. .....

.....

ثانياً: معلومات عن الضحية أو (الضحايا) المزعومة إذا كانت مختلفة عن مقدم الرسالة :

الاسم ..... الجنسية .....

المهنة ..... مكان العمل .....

تاريخ ومحل الولادة ..... العنوان الحالي .....

ثالثاً: الإجراءات المحلية الأخرى:

هل تم ذات الموضوع للنظر فيه بموجب إجراء آخر من إجراءات التحقيق أو التسوية المحلية مثل المحاكم أو غيرها من السلطات العامة، متي تم ذلك، وما هي النتائج التي تحققت (ترفق إن أمكن نسخ من جميع الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية ذات الصلة) وإذا كان الأمر كذلك، فمتي تم ذلك وما هي النتائج التي تحققت؟

.....

.....

.....

رابعاً: وقائع الشكوى:

وصف مفصل لوقائع الإنتهاك المزعوم أو الانتهاكات المزعومة (بما في ذلك التواريخ ذات الصلة)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

التوقيع: .....